

الفصل الاول

التنمية البشرية ومقاييسها

1.1 مقدمة

1.2 مفهوم التنمية البشرية

ينعكس الواقع الجديد للعالم في المناقشات الحالية حول التنمية التي لم يعد تحقيقها مؤكدا كما كان في الماضي . وقد ظهر بين الفكر التنموي التقليدي والافكار التنموية الحديثة . فال الفكر التقليدي ظل مسيطرًا لفترة طويلة ولا يزال يتمتع بالتأييد في صفوف المحللين والممارسين على حد سواء . اما الافكار الحديثة فقد بُرِزَت بالتدريج في الاعوام القليلة الماضية نتيجة عدم جدوا المنظور التقليدي .

فالمنظور التقليدي للتنمية منظور ذو اتجاه واحد اذ يفترض ان هناك نموذجاً وحيداً تتبعه كل الدول . وان التحري امام "الدول المتخلفة" هو "اللاحق" بالآخرين وبالتالي فان اسرع طريق لتحقيق التنمية هو تقليد الدول المتقدمة ، وان وسيلة تحقيق هذا الهدف هو نقل راس المال والتكنولوجيا . ان الاساس في هذا الفكر هو تجارب الآخرين ، فالبلدان النامية تشجع في التخلّي عن تقاليدها . كونها عقبات ينبغي التغلب عليها . واخيراً فأننا نرى ان الاستثمار في راس المال المادي هو أساس التقدم كما ان الهياكل الاقتصادية التي تترجم عن مثل هذه الاستثمارات الرأسمالية هي التي تنتج التنمية . أما العامل الإنساني في هذا المنظور بشكل عام، فضلاً عن ان هذا قصير الأمد دائمًا .

أما المنظور الحديث فيتميز بالتنوع ، أي باحتمال وجود عدة مسارات متوازية للتنمية فإذا كان هناك اتفاق عن الأهداف البعيدة الأمد للتنمية فإن من المحتمل ان تجد البلدان أساليب مختلفة للوصول إليها .

وهذا يعطي الأولوية والقيمة القدرة على التجديد بدلاً من التقليد . وفي هذا المنظور هناك مكان للتعلم من الماضي . وان المنظور البديل يضع الإنسان في مركز

التنمية حيث يركز على التنمية البشرية ، والتربيـة والتعليم ، ودعم المؤسسات التي تستوعـب قدرة اكـبر للعمل بروح جماعـية . فراس المال الذي تقوم عليه التنمية في هذا المنظـور اجتماعـي قبل كل شيء ، لا مـادي بـحـث .

وبـذلك اصـبح مفهـوم التنمية ذـا معـانـ كـثـيرـة لـدـرـجـة يـنـبـغـي الإـشـارـة بـدـءـا إـلـى إنـ التـبـدـيلـ الحـقـيقـيـ لـلـتـنـمـيـةـ لاـ يـمـكـنـ فـيـ إـضـافـةـ صـفـةـ أـخـرىـ إـلـيـهـ ،ـ بلـ فـيـ إـجـرـاءـ التـغـيـرـ فـيـ مـضـامـينـهـ .

من هنا يمكن تعريف التنمية بأنـها فـعـالـيـةـ اـجـتمـاعـيـةـ حـرـكـيـةـ تـنـضـمـنـ تـغـيـرـاتـ كـمـيـةـ وـنـوـعـيـةـ فـيـ حـيـاةـ النـاسـ خـلـالـ فـتـرـةـ زـمـنـيـةـ مـعـيـنـةـ ،ـ فـهـيـ إـذـنـ عـمـلـيـةـ مـجـتمـعـيـةـ وـاعـيـةـ مـوجـهـةـ ،ـ كـمـاـ إـنـهاـ تـنـضـمـنـ تـحـولـاتـ هـيـكـلـيـةـ اـقـتصـادـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـكـوـيـنـ قـاعـدـةـ مـادـيـةـ تـسـتـخـدـمـ مـنـ اـجـلـ توـسيـعـ الطـاقـاتـ الـإـنـتـاجـيـةـ الـذـاتـيـةـ كـيـ يـتـحـقـقـ بـمـوجـبـهاـ تـزـايـدـ منـظـمـ فـيـ مـتوـسـطـ إـنـتـاجـيـةـ الـفـرـدـ وـقـدـرـاتـ الـمـجـتمـعـ ضـمـنـ إـطـارـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تـؤـكـدـ الـارـتـبـاطـ بـيـنـ الـكـفـاءـةـ وـالـجـهـدـ وـتـعمـيقـ مـنـطـلـبـاتـ الـمـشارـكـةـ ،ـ اـسـتـهـدـفـ توـفـيرـ الـحـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ (ـالـمـادـيـةـ مـنـهـاـ وـغـيـرـ المـادـيـةـ)ـ مـنـ اـجـلـ ضـمـانـ الـأـمـنـ الـفـرـديـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالـقـومـيـ ،ـ وـبـنـاءـاـ عـلـىـ ماـ تـقـدـمـ فـانـ التـنـمـيـةـ لـيـسـ مـجـرـدـ عـمـلـيـةـ اـقـتصـادـيـةـ تـسـتـخـدـمـ الـمـوـارـدـ الـمـتـاحـةـ بـكـفـاءـةـ لـزـيـادـةـ الـإـنـتـاجـ الـسـلـعـيـ ،ـ وـانـماـ هـيـ عـمـلـيـةـ هـادـفـةـ مـرـكـبـةـ (ـفـهـيـ حـاـصـلـ تـفـاعـلـ جـمـيعـ عـنـاصـرـهـاـ)ـ وـتـشـمـلـ حـرـكـةـ الـمـجـتمـعـ كـلـهـ وـتـسـتـهـدـفـ مـكـوـنـاتـهـ جـمـيعـهـاـ سـيـاسـيـاـ وـتـقـافـيـاـ وـاجـتمـاعـيـاـ وـاـقـتصـادـيـاـ ،ـ وـبـالـشـكـلـ الـذـيـ يـتـوـجـبـ اـنـ يـكـونـ مـتـكـامـلاـ وـمـنـسـقاـ .

أما التنمية البشرية فـتـعـنىـ بـتوـسيـعـ نـطـاقـ الـخـيـاراتـ أـمـامـ النـاسـ وـذـلـكـ بـزـيـادـةـ فـرـصـهـمـ فـيـ الـتـعـلـيمـ وـالـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ وـالـدـخـلـ وـالـتـشـغـيلـ ،ـ وـتـهـمـ بـزـيـادـةـ الدـخـلـ الـفـرـديـ بـقـدـرـ ماـ تـهـمـ بـنـمـطـ تـوزـيـعـهـ ،ـ إـذـ إـنـ زـيـادـةـ الدـخـلـ دـلـيلـ عنـ زـيـادـةـ الـإـمـكـانـيـاتـ الـمـتـاحـةـ أـمـامـ الـأـشـخـاصـ لـتـلـيـةـ اـحـتـيـاجـاتـهـمـ وـلـكـنـهـ لـاـ يـدـلـ عـنـ كـيـفـيـةـ اـسـتـعـادـ تـلـكـ الـإـمـكـانـيـاتـ .ـ كـمـاـ اـنـ عـمـلـيـةـ التـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ لـاـ تـهـدـفـ أـيـضـاـ إـلـىـ زـيـادـةـ ماـ فـيـ حـوـزـةـ النـاسـ مـنـ سـلـعـ وـخـدـمـاتـ فـقـطـ ،ـ إـنـهاـ عـمـلـيـةـ أـوـسـعـ مـنـ ذـلـكـ ،ـ إـنـهـاـ تـنـمـيـةـ النـاسـ مـنـ اـجـلـ النـاسـ وـبـوـاسـطـةـ النـاسـ .ـ وـالـتـنـمـيـةـ مـنـ اـجـلـ النـاسـ مـعـناـهـاـ

ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توسيعاً واسعاً للنطاق وعانياً . وهذا يمكن القول أن التنمية البشرية تتعلق بالحياة التي يعيشها الناس ، إنها تتعلق بقدرة الناس على أن يعيشوا طويلاً والوقاية من الإصابة بالأمراض والتعلم والتحرر من الأمية والجوع وقلة الأغذية والتمنع بالحرابيات الشخصية والأمنية والاستقرار . لذلك فهي تعطي جميع اختيارات الإنسان في جميع أقطار العالم بغض النظر عن مراحل نموها . وهي لذلك توسع حوار التنمية من مجرد مناقشة النمو الاقتصادي بوصفه وسيلة للوفاء باحتياجات الإنسان إلى مناقشة الهدف النهائي . وهي تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بتوزيع ثمار هذا النمو ، وهي تنتج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وهذا فقد بدأ وأصفو السياسات الاقتصادية في معظم بلدان العالم بوضع نماذج للتنمية بمعناها الشمولي لوجه الحياة المختلفة وضمان أستهدافها بشكل مستمر لتحمي خيارات الأجيال المقبلة . وهذا معناه أن التعريف التقليدي لرأس المال يجب توسيعه إلى ما هو أبعد من رأس المال المادي بحيث يشمل رأس المال البشري .

وتمثل مشاركة الناس عن كثب في فعاليات التنمية ، استراتيجية شاملة للتنمية تركز على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الناس في مجالات الحياة كافة ، فالتنمية البشرية تتضمن كما ذكرنا على توسيع خيارات الناس ، وهذا فالمشاركة تمكّنهم من أن يكتسبوا لأنفسهم إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الفرص ، والمشاركة من زاوية التنمية البشرية هي وسيلة وغاية على حد سواء . فالتنمية البشرية تؤكد الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البشرية ثم تكفل استخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع .

يتضح مما سبق ، أن التنمية ليست مفهوماً جديداً قبل بضعة عقود كانت تستعمل للاشارة بشكل أصيق إلى الاستثمار في المهارات البشرية . وكان ينظر إليها على أنها مكملاً ضروري للاستثمار في رأس المال المادي ، وفي أوساط المختصين الإداريين كانت التنمية البشرية تميل إلى التساوي مع تطوير الموارد البشرية . ولم تكتسب التنمية البشرية معنى أعمق إلا في السنوات الأخيرة من خلال الإدراك أن التنمية قابلة للادامة فقط عندما يكون

البشر قادرین بصورة متزايدة على التحكم بضمائرهم . وقد قام برنامج الامم المتحدة الانمائي بدور هام في احداث هذا التحول الفكري . لذلك ان جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية . ومن هذا المنظور فان التنمية تعنى ضمنا تحويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بانفسهم ،سواء فيما يتصل بموارد الكسب ،ام الامن الشخصي ام الوضع السياسي ،كما انها تؤكد على وثيق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأدلة مرشدة وادوات لاعتماد هذه الخيارات . ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا اذا كان المعنيون بالسياسة الوطنية مستعدون لتقديم بيئة تعيش ضمنها الخيارات والمبادرات المحلية . وهذا يعني ايضا خلق بيئة تتيح الاصلاحات الهيكيلية ،واعادة تخصيص الاموال ، ولا مركزية السلطة وتحويل الصالحيات . واخيرا فان التنمية البشرية بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تشمل استخدام منظور شامل للتنمية يجعل العمل متكاملاً ومندمجاً بين الاختصاصات والقطاعات المختلفة .

اما التنمية المستدامة فهي مفهوم شائع انبثق من قلق المتخصصين بالبيئة بسبب تدهور الموارد الريفية الذي تسببه التنمية البشرية . ثم صار اهتماماً يثيره برنامج الامم المتحدة الانمائي بصورة منهجية منتظمة عقب قمة الارض في ريو دي جانيرو واعتماد جدول اعمال القرن الحادي والعشرين في عام 1992 مما اعطى البرنامج دوراً اكبر ضمن منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بقضايا البيئة وادارة الموارد الطبيعية وكان التحدى الاساسي هو في كيفية دمج التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ،كي يصبح للمفهومين معنى معقول . وجودة اعمال القرن الحادي والعشرين يجعل هذه المهمة اسهل من خلال تركيزه على الاستخدام المستقيم للموارد الطبيعية والتنمية البشرية . ومع ذلك كله فان تحقيق الدمج بين الاثنين لم يكن سهلاً . وغالباً ما كانت تتم تهيئة خطط العمل البيئي واستراتيجيات الحماية الوطنية بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

ثم جاءت التنمية البشرية المستدامة ،التي تبدو وكأنها افضل نسوبة ،التي استدعي التدقير فيها السؤال عن الفرق بينها وبين التنمية المستدامة او التنمية البشرية او بين التنمية

البشرية المستدامة يجب ان تكون شيئاً مختلفاً ،واليها تعني اكثر من مجرد التنمية المستدامة مضافا اليها التنمية البشرية ،بل وينبغي ايضا ان تكتسب معناها الخاص وابعادها التطبيقية كي تلهم المحللين والممارسين والسياسيين والجمهور ابعادها المستقبلية سواء.

1.3 النظور التاريخي لمضامين التنمية البشرية

تعكس دراسة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادي ذلك ان التنمية البشرية هي جزء من كل ،فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها .لقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد لآخر ،وكان في كل فترة يعكس جملة حوارات ،كما تعكس التنمية المتبعة حاليا في بلد محدد خلال فترة محددة اكثر من جانب لاكثر من نظرية تنموية ،وان طغت نظرية معينة على البقية .

لقد تم استخدام اكثرا من تعبير الدلالة على مفهوم التنمية البشرية ،فقد استخدم مثلا في البداية تعبير "تنمية العنصر البشري " او "تنمية رأس المال البشري " او "تنمية الموارد البشرية " او "التنمية الاجتماعية" الى ان استقر الرأي حاليا الى استخدام تعبير التنمية البشرية بالشكل الذي حدده برنامج الامم المتحدة الانمائي عبر عمله الرائد الذي بُرِزَ مع بداية السبعينيات من خلال سلسلة من تقارير التنمية البشرية .

ما نقدم يمكن القول بان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة ، خلال الخمسينيات مثلا ارتباط المضمون بالنموذج الاقتصادي ،وتم اغفال ان هذا العنصر هو هدف التنمية بحجة ان النمو الاقتصادي يفضي الى الرفاه الاجتماعي .

وفي الستينيات انتقل الاهتمام الى التركيز على اهمية التعليم والتدريب بعد ان اتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى الاستثمار في البشر من خلال اعطاء اولوية للتعليم والتدريس ،وظهر في تلك الفترة مفهوم "تنمية الموارد البشرية". ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية على نتائج مذهلة حول اثر تحسين قدرات البشر على النمو الاقتصادي بحيث ان 90%

من ذلك النمو (في الدول الصناعية) كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته وتطور معرفته الخ .

وهكذا يتضح ان مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة قد اولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة انتاجهم ورفع انتاجياتهم عبر قطف بعض ثمار نتاجهم من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي الخ الا ان هذا المفهوم بقي بعيدا عن النظر الى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي .

ومع السبعينيات عالج الفكر التنموي مسأليتين هامتين : الاولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر والثانية ترتبط باهمية تامين الحاجات الاساسية " لافراد المجتمع كافة . وقد لقيت هاتان المسألتين دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي .

يتضح ان مقوله "البشر هدف التنمية" قد بدا يتضح اكثر فاكثر ،وان بقي الامر مقتصرا على توزيع الشمار المادي للتنمية دون الناظرة الى النواحي السياسية والثقافية والترفيهية . غير ان هذا المسار الايجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينيات عن مساره . فقد تم التاكيد على سياسات التكيف الهيكلي (Structural adjectment) بما انسحب على تقليص دور القطاع العام وتنظيم دور القطاع الخاص ، واصبح تركيز تلك السياسات منصبا من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته دون النظر الى اثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة ،وبذلك وضع الت التنمية البشر في الصفر الثاني .

ومع تباين المواقف على المستوى الدولي ، ظهر في منتصف الثمانينيات تياران مختلفان في الناظرة الى التنمية البشرية . الاول تبناه صندوق النقد الدولي وهو يركز على النمو الاقتصادي اساسا . والثاني تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهو يحاول جاهدا ان يضع البشر او لا في صلب العملية التنموية . وبعد ان ظل تركيز تنمية الموارد البشرية على حاله خلال السبعينيات ،توسع كثيرا خلال الثمانينيات فاضيفت مجالات اخرى غير

التعليم والتدريب ،شملت تعزيز دور المرأة وتحسين ادارة القطاع العام والتخطيط للموارد البشرية ،وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الاساسية للبشر .

وترافق هذا التحول مع وضع مهمة "تنمية الموارد البشرية" ضمن المهمة الكلية "للتنمية البشرية" عندما اكدت الجمعية العامة في تقريرها لعام 1988 ان تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية ترکز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية . الا ان عملية وضع الجزء ضمن اطار الكل لم تتبلور بشكل كامل الا بعد التسعينات مع اصدار سلسلة تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي التي بدأها عام 1990 ويمكن اجمالا تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود السابقة بالقول انها ركزت في الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي السبعينات اعتبرت التنمية البشرية "العنصر المتبقى للتنمية" ،وفي الثمانينات تم التركيز عن "تحفيض وطأة الفقر وتوفير الحاجات الاساسية " ،وفي التسعينات كانت التنمية البشرية تمثل "الجانب المهم" في التنمية ،اما عقد التسعينات فقد سمي بـ "عقد التنمية البشرية" وهو ما يتطلب توضيحا فصيلا سيرد لاحقا .

يبين الجدول رقم () خلاصة التطور التاريخي لمضامين التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين .

جدول رقم ()
 تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية خلال النصف الثاني من القرن
 العشرين

المصدر	السنة	المضمون	ت
المجلس الاقتصادي الاجتماعي للامم المتحدة ECOSOC	1967	التعليم والتدريب	1
منظمة العمل الدولية ILO	1976	الاحتياجات الاساسية والصحة ، التعليم ، الغذاء ، الماء والصرف الصحي ، السكان	2
برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP	1985	التعليم والتدريب ، التغذية الصحية ، تعزيز دور المرأة ، اكتساب التكنولوجيا الجديدة .	3
برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP	1986	التعليم والتدريب التشغيل والمشاركة ، ادارة القطاع العام ، تخطيط الموارد البشرية .	4
المجلس الاقتصادي الاجتماعي للامم المتحدة ECOSOC	1987	التعليم والتدريب و توفير المهارات ، التغذية ، الامام بالقراءة والكتابة ، الصحة ، السكن، التكنولوجيا الملائمة .	5
الجمعية العمومية للامم المتحدة GA	1989	التعليم والتدريب ، الخدمات الصحية و توفير المياه ، الامن الغذائي وسياسات التغذية	6
برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP .	1990	الصحة ، والتعليم ، والدخل (HDI)	7

ولغرض بيان التطور الحاصل قضايا التنمية البشرية في عقد التسعينات نجد ان برنامج الامم المتحدة الانمائي سعى الى تنسيق العنصر السكاني مع الاستراتيجيات الانمائية ،والى اعادة تاكيد اسقفيه التنمية وهو ماس يسميه ميثاق الامم المتحدة تعزيز التقدم الاجتماعي في جميع مستويات الحياة وفي جو اوسع من الحرية .

ولاجل تحقيق ذلك بادعت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة الترويج لمفهوم التنمية البشرية بوصفها مقياسا لرفاه البشرية عن طريق توسيع عدد الخيارات المتاحة للناس وذلك بتعزيز قدراتهم في مجال الصحة والتعليم والحصول على الموارد ، وهي تعني تعزيز حقوق الانسان والمشاركة السياسية وتشجيع التنمية المستدامة والتنمية التي ترك اثراها في حياة الناس،بحق.

لقد عرف تعزيز برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1990 التنمية البشرية بانها عملية توسيع خيارات الناس ، فمن حيث المبدأ يمكن ان تكون هذه الخيارات بلا نهاية وتتغير بمرور الزمن ، ولكن الخيارات الاساسية الثلاثة ، على جميع مستويات التنمية هي ان يحيا الانسان حياة طويلة وصحية وان يكتسب معرفة ، وان يحصل على الموارد الازمة لمستوى معيشة كريم . فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة ، فستظل هناك فرص اخرى كثيرة بتعذر الحصول عليها . وأخذت هذه التقارير تصدر تباعا ، وفي كل تقرير تبشر الامم المتحدة بمفاهيم جديدة للتنمية البشرية ففي الوقت الذي اكدت فيه على وضع الناس في محور فانها تؤكد ان الاسباب الحقيقة للفقر والحرمان تكمن في اجراءات السياسة المحلية في الدول النامية نفسها كما ورد في تقرير 1990 و 1991 وقد اعطى تقرير عام 1992 دورا مهما للاسواق العالمية وسعى الى تثبيت مبدأ الاسواق التنافسية باعتبارها تقدم افضل ضمان لكافية الانتاج ودعا هذا التقرير الى ازالة القيود الموضوعة على الاسواق باتجاه جعلها لجميع الشعوب ، ويخلص تعزيز التنمية لعام 1992 الى ان الدول النامية ستحتاج الى استثمارات ضخمة في راس المال البشري .

اما تقرير التنمية البشرية لعام 1993 فانه روج لمفهوم المشاركة الشعبية في التنمية وأكد ضرورة اعادة تعريف مفهوم الامن بانه امن الناس ، وليس امن الاراض او الدولة وان يتم ضمان تركيز التعاون الانمائي الدولي باتجاه الناس مباشرة متخطياً حدود الدول .

وتعتقد الامم المتحدة بهذا التقرير ان لدى الشعوب الان توجها الى المشاركة في الاحداث والعمليات التي تتمحور حولها مما يستلزم اعادة بناء كثير من موسسات المجتمع المدني القديمة ، ويلزم انشاء موسسات جديدة نظرا لان الصراعات ، في رأي الامم المتحدة من الاوضح ان يكون في المستقبل بين الناس لا بين الدول .

اما تقرير التنمية لعام 1994 ، فهو يستطيع الحدود الجديدة للامن البشري في حياة الناس ويحاول اكتشاف اشارات انذار مبكر يمكن ان تحفز على انقاد المجتمع وتجنب الوصول الى نقطة الازمة ويرى هذا التقرير ان وراء صراعات العالم وحالاته الطارئة الكثيرة تكمن ازمة صامتة ، ازمة نقص تنمية ، ازمة فقر عالي ، ازمة ضغوط سكانية متزايدة دوما ، ازمة تدني بيئي وهي ازمات لن تستجيب للاحاثة الخاصة بحالات الطوارئ ، فهي تتطلب عملية صادفة وطويلة من التنمية البشرية المستدامة التي لا تقف الى نمو اقتصاديا ، بل توزع ايضا فوائده توزيعا منصفا ، انها تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من تدميرها ، تنمية تمكن الناس بدلا من ان تهمشهم ، انها تنمية تعطي القراء الاولية وتوسيع نطاق اختيارتهم وفرصهم ، وتنتج الفرصة لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم ، انها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة ، وموالية لفرص العمل ، وموالية للمرأة ، اما تقرير التنمية لعام 1995 فقد توجه نحو بيان وضع المرأة بالنسبة للرجل في دليل تنمية بشرية خاص بالمرأة موضحا بان النساء في العالم اللائي يشكلن نصف المجتمع الانساني من حيث الكم لا زلن لا يحصلن الا على نصيب متدني مما يحصل عليه الرجل من الدخل وفرص العمل والخدمات وغيرها وان ذلك لم يقتصر على البلدان النامية بل شمل الدول المتقدمة وان تحقيق المساواة ونكافؤ الفرص بين المرأة والرجل يتطلب ليس فقط الاقرار بذلك من

خلال القوانين والتشريعات بل يتعين ازالة كافة العوائق التي تحد من تطبيقها وتهيئة المناخ المناسب لمساعدة المرأة في نيل حقوقها .

وفي عام 1996 ركز تقرير التنمية البشرية على مسألة النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية البشرية مؤكدا على مقوله النمو باتجاه التنمية البشرية ومشددا على ان يتحرك كلا المفهومين (التنمية البشرية والنمو الاقتصادي) معا وبقوة . وان ستراتيجية النمو الاقتصادي التي تؤكد على الناس وقدراتهم الكامنة هي الوحيدة التي تفتح آفاق الفرص .

اما تقرير عام 1997 فقد اهتم بدراسة جوانب الفقر البشري مؤكدا على ان الفقر البشري اعقد من ان يوصف بفقر الدخل ، انما هو الحرمان من الفرص المناسبة لمستوى معيشة لائق . واهتم التقرير بدراسة مقاييس الفقر .

وينصب اهتمام تقرير عام 1998 على انمط الاستهلاك ، ويسعى في هذا الاتجاه الى بيان التحولات في انمط الانفاق .. وربط مستويات المعيشة بتلك الانمط .

4-دور المنظمات الدولية في بلورة الاهتمام نحو فضايا التنمية البشرية
منذ بدء عقد الامم المتحدة الانمائي الاول عام 1961 ، الذي ركز على مسألة تمويل التنمية ودعا الدول الصناعية الى تقديم 1% من دخلها القومي للمساهمة في تمويل التنمية في الدول النامية ، عكست الاستراتيجيات الانمائية الدولية هموم ومشاكل العملية التنموية في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء .

ومع نهاية العقد الانمائي الاول للامم المتحدة شكل البنك الدولي لجنة لتقدير الاداء التموي على المستوى العالمي خلال الخمسينات والستينات ، وصدر تقرير هذه اللجنة تحت عنوان ((شركاء في التنمية)) ، اذ ركز على اهمية المشاركة الشعبية والتوزيع الاكثر عدالة للدخل ، وعلى اهمية تنمية الموارد البشرية من خلال القضاء على سوء التغذية والبطالة وتحسين المؤسسات البحثية وجعل التعليم جزءا لا يتجزأ من الجهد اللازم

لتحقيق التنمية : هذا وقد تم عكس توصيات هذا التقرير في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

بعد ذلك شهدت السبعينات حوارا دوليا محتدما حول الموضوعين الرئيسيين المتمثلين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وحوار الشمال / الجنوب . ومرة اخرى قام البنك الدولي بتشكيل لجنة مستقلة في بداية عام 1978 لتقدير الاداء التنموي الدولي خلال السبعينات ولبلورة توجهات التنمية الدولية الواجبة خلال الثمانينات والتسعينات . ولقد توافق ذلك مع صدور التقرير الاول للبنك الدولي عام 1978 حول التنمية في العالم الذي حدد هدفين توأميين للتنمية الدولية وهما تسريع النمو الاقتصادي وتقليل الفقر ، كما ترافق ذلك ايضا مع تبني منظمة العمل الدولية لاستراتيجية الابقاء بالاحتياجات الاساسية . وقد اكدا تقرير اللجنة المستقلة على اعطاء اولوية لمساعدة الدول الاشد فقرا وللقضاء على سوء التغذية وتحقيق الامن الغذائي للدول ، كما دعا الى تحسين الادارة الاقتصادية في الدول النامية .

يتضح من استعراض تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية ان الامم المتحدة ، على مدى السنوات الاخيرة ، كانت تهدف الى اعادة دراسة مسألة التنمية وتحديد مفهومها من جديد . كما بدأت ، تأسيساً على ما تحقق من تقدم في الخمسين عاما الماضية ، بايلاء مسألة التنمية ماستحقة من اهمية عاجلة .

والامم المتحدة تعمل من خلال سلسلة من المؤتمرات العالمية على ايجاد توافق في الاراء حول قيم اساسية عديدة في مجال التنمية ، اذ قامت عام 1992 بترتيب لقاء عالمي في ريو دي جانيرو ، ضم العديد من دول العالم ، لمناقشة الصلة بين البيئة والتنمية من اجل سد احتياجات الاجيال الحالية دون النيل من مقدرة الاجيال القادمة على سد احتياجاتها بنفسها ، وفي فينا عام 1993 ، نظمت الامم المتحدة لقاء لممثلي دول العالم والمعنيين بالحقوق المدنية لمناقشة قضية الارتباط الوثيق والاحترام الكامل لحقوق الانسان وتحقيق التنمية المستدامة ، بل ان المؤتمر اكدا من جديد ان التنمية حق من حقوق الانسان الاساسية . وفي القاهرة عام 1994 اعاد مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية تأكيد البعد

السكاني باعتباره احد المحاور الرئيسية للتنمية . فالنمو السكاني يمكن ان يكون رصيدا للتنمية ، ولكن اذا جمعت معدلات هذا النمو فأنه يصبح (نهاية كبيرة لجهود التنمية) . وأكد هذا المؤتمر الجوانب المتدخلة فيما بين قضية السكان وسائل قضايا التنمية القابلة للاستمرار مثل الصحة ، والعملة ، ومركز المرأة ، والبيئة ، كما عكس المؤتمر الاهتمام في ايجاد الطرق التي من شأنها ان تؤدي الى ضمان حقوق الانسان وتلبية تطلعات البشر واحتياجاتهم .

في آذار 1995 ، نظمت الامم المتحدة في كوبنهاغن مؤتمرا عالميا للتنمية الاجتماعية ، حيث ناقش ممثلو دول العالم المشكلات المزمنة منها الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي ، وقد التزم المؤتمر بتبني رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الانسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية وعلى الاحترام الشامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب .

الفصل الثاني : مقاييس التنمية البشرية

2.1 مقدمة

لم تكن المقاييس التي اعتمدت في مجال التنمية البشرية ومقارنها مقاييس محددة بصيغ رياضية او قياسية معينة . بل انها تطورت مع تطور المفهوم الذي يعتمد على اتجاهات او غایيات التنمية ... فقد بینا في الفصل السابق كيف تطور مفهوم التنمية البشرية ، مقتربنا مرة بتطور حركة الاقتصاد او ملازما لمطلباته ، ومتحولا مرة الى ان تكون التنمية البشرية وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ، ومن ثم ليصبح الانسان هدف القيمة كلها ... ففي البداية كانت القيمة البشرية تتظر الى العنصر البشري بوصفه العنصر الحاسم في العملية الانتاجية . وبذلك جرى التركيز على تطوير وتنمية كفاءة الانسان وفراته التي تزيد من طاقاته على العمل والانتاج وهكذا اصبح الاستثمار في رأس المال البشري ، بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم ، وسيلة لتحقيق زيادة الدخل او الانتاج الذي يولده ذلك الاستثمار . لذا ظهرت في فترة التسعينات العديد من الدراسات التطبيقية حول الاستثمار في الانسان تشير الى ان الزيادة في متوسط دخل الفرد ، كمقاييس للتنمية مثلا تؤول الى تحسن في الموارد البشرية بصورة اكبر من الزيادة المتوقعة في رأس المال المادي .

وفي عام 1976 اقترحت منظمة العمل الدولية مقاييس اخر للتنمية البشرية هو مقاييس الاحتياجات الاساسية الذي استخدم لقياس كفاءة عملية التنمية وتمثل هذه الاحتياجات بالصحة والتعليم والغذاء واصدارات لما توفر الصرف الصحي والاسكان ... وهكذا اصبح نهج القيمة البشرية تقويم القدرات المرتبطة بالصحة والتغذية والتعليم الاساسي وغيرها من الخدمات لغايات لحد ذاتها لذا فقد ظهرت العديد من الدراسات التطبيقية التي

تحاول وضع مقاييس التنمية البشرية مرتبطة بحجم التقدم الذي حققه البرامج المتعلقة بتطوير الخدمات الاجتماعية في العديد من دول العالم .

وما ان ظهر مفهوم التنمية البشرية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، الذي نظر الى هذه العملية على انها عملية توسيع خيارات الناس التي تتركز في ثلاثة اختيارات اساسية هي:

*ان يجب الانسان حياة طويلة وصحية .

*ان يكتسب معرفة .

ان يحصل على الموارد الازمة لمستوى معيشة كريم ، ويمكن لهذه الخيارات ان تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الزمن ، حتى اصبحت عملية التنمية قضية خيارات بشرية وليس تركيزا في توفير السلع والخدمات، ومع ان الاذبيات المستفيضة عن المؤشرات الاجتماعية للتنمية قد حاولت خلال مراحل نطور مفهوم التنمية ، التعبير عن هذه العملية باستخدام المؤشرات مثل استخدام مقاييس التغذية ومؤشرات اجتماعية تعبر عن الاحتياجات الاجتماعية للناس واخيرا استطاعت الامم المتحدة ان تقوم في عام 1990 بتطوير مقياس مركب للتنمية البشرية سمي بدليل التنمية البشرية (Human Development Index) ورمز له اختصار بـ (HDI) يقوم على اساس ثلاث مكونات : هي توقع الحياة عن الولادة للتعبير عن المستوى الصحي للفرد، ومستوى تعلم الكبار ، ونسبة القيد في مراحل التعليم - كتعبير مركب عن المستوى التعليمي ، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي كتعبير عن مستوى الدخل، وفي عام 1995 تضمن تقرير التنمية البشرية (HDR) (Human Development right) دليلا جديدا ، لقياس الانجاز الذي تحقق ، على طريق المساواة بين المرأة والرجل ، من حيث القدرات الاساسية التي يقيسها دليل التنمية البشرية (HDI) أي ان دليل التنمية البشرية (HDI) معدلا بمستوى مراعاة عدم المساواة بين الجنس وقد سمي هذا الدليل بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (Gender Related Development Index) ورمز له اختصارا

بـ (GDI) . كما تضمن ذلك التقرير مقياس اخر لمعرفة مستوى مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمثل جوانب تمكن المرأة من نيل حقوقها في تلك المشاركة وقد سمي هذا المقياس بمقاييس التمكين المرتبط بنوع الجنس (Genger) ورمز له اختصارا بـ (GEM) Empowerment Measure غير ان كلا من الدلالة او المقاييس الثلاثة (GEM , HDI , GDI) يتطلب توفير بيانات نوعية تفصيلية عن التغيرات التي تتضمنها هذه المقاييس بل ان المشكلة الرئيسية التي تواجه معدى تقارير التنمية البشرية على الصعيد الدولي والوطني - هو صعوبة توفير مثل تلك البيانات. في هذا الفصل عرض تفصيلي بناء لكل مقياس من المقاييس المذكورة ، والبيانات التي تتطلبها الخطوات السابقة ، ومشاكل اعداد تلك البيانات مع محاولات لوضع بعض المعالجات لتلك المشاكل .

2.2 دليل التنمية البشرية (Human Development Index)

يتناول هذا الجزء اول مقياس للتنمية البشرية الا وهو دليل التنمية البشرية (HDI) . يتكون هذا المقياس من ثلاثة عناصر تمثل المستوى الصحي ، والمستوى التعليمي ، ومستوى دخل الفرد .

2.2.1 عناصر دليل التنمية البشرية

يمكن التعبير عن كل من العناصر الثلاثة التي اشرنا اليها بدلاله اكثر من متغير ، فالمستوى الصحي يمكن قياسه من خلال مؤشر توقع الحياة عند الولادة ، او من خلال معدل وفيات الأطفال الرضع ، او وفيات الاطفال دون سن الخامسة ، كما قد يستخدم معدل وفيات الامهات . ان هذه المؤشرات يمكن ان تكون مؤشرات مهمة وجيدة لقياس مستوى الصحة العامة لا سيما بالنسبة للدول النامية ، التي تعكس المؤشرات المتوفرة عنها وجود تقاؤت واضح بينها وبين الدول الصناعية والمتقدمة . غير ان المتغير الذي اصبح مقبولا للتعبير عن المستوى الصحي لاي بلد ، هو توقع الحياة عند الولادة (Life Expectancy at Birth) اما بالنسبة لمقاييس المستوى التعليمي فبالاضافة الى معدل

معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط سنوات الدراسة لمن تجاوز اعمارهم (25) سنة ، قد تستخدم بعض المؤشرات الاخرى كعدد العلماء والفنين لكل (1000) نسمة من السكان ، او بنسبة خريجي التعليم العالي كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها او خريجي الكليات العلمية كنسبة من الخريجين ، او نسبة المقيدين في المراحل الابتدائية وفي المرحلة الثانوية وفي مرحلة التعليم العالي كنسبة من الفئات العمرية المقابلة او كنسبة من عدد السكان . كما ان هناك مؤشر لاختلال التوازن في التعليم ، الذي يمكن التعبير عنه بنسبة التلاميذ الى المدرسين في مراحل التعليم المختلفة ، او بنسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومي الاجمالي . الا ان امكانية توفير مؤشرات عن الكثير من تلك المتغيرات محدودة لذلك اعتمد مقياس مركب للمستوى التعليمي من متغيري تعلم الكبار (Combined first , second Adult Literacy) ونسبة القيد الاجمالي لمراحل التعليم (and third Level gross enrolment ratio) وللتعبير عن مستوى دخل الفرد يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الرغم مما يثير هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس ، أي مستوى معيشتهم اذ لم يكن مستوى الدخل مقياسا مباشرا لمستوى المعيشة نفسه . فهذا المقياس لا يكشف ما اذا كان الشخص موافر الصحة ، او انه يعاني من مرض ، او انه قادر على التحرك بحرية ، او انه مقيد بقيد معين .. وفي جانب اخر ان التعامل مع متوسط دخل الفرد الذي يجب من نسخة الناتج الاجمالي على عدد السكان يحضرى وراءه جانبيا مهما من جوانب معوقات التنمية البشرية ، او وهي عدالة توزيع الدخول ، اذا يصح القول ان توزيعا اكثر عدالة لدخل اقل مستوى هو افضل من سوء توزيع الدخل ، حتى لو كان متوسطه عاليا . لذلك جعل مقياس حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عرضة لكثير من اجراءات التعديل ومن تلك الاجراءات استخدام موازین التعادل ، واوزان مستوى دخل الفرد البالغ لتصبح دخل الاسرة بما يتفق مع تركيبها من حيث اعمار افرادها وجنسيهم .

فقد يحتاج الطفل الى كمية غذاء نقل عن الكمية التي يحتاجها الشخص البالغ ليحقق مستوى التغذية لنفسه وتحتاج الاسرة الكبيرة الى دخل اكبر من دخل الاسرة الصغيرة لتحقق مستوى الاستهلاك نفسه من السلع والخدمات ، وتحتاج الاسرة التي تعيش في منطقة فيها مستوى الاسعار مرتفع الى دخل اكبر من الاسرة التي تعيش في منطقة فيها مستوى الاسعار منخفض لتشتري السلع الغذائية نفسها وغيرها . لذا يجب استخدام مؤشرات الاسعار لتصبح الاختلافات الاقليمية والاختلافات الناتجة عن التغيرات في الاف في الاسعار . اضافة الى ذلك ينبغي عند حساب الدخل ان تؤخذ بنظر الاعتبار درجة انفتاح الاقتصاد والاحجام النسبية للقطاعات التي يكون فيها نشاط وتلك التي يكون اقل .

لقد تعرض مؤشر مستوى الدخل للكثير من الانتقادات ، وجرت محاولات عديدة لتعديلاته بما يجعله مقيساً مناسباً لمستوى المعيشة واستخدام متغير متوسط حصة الفرد الحقيقة من الناتج المحلي الاجمالي (adjusted real GDP per Capita ppp\$) معدله بالقوة الزائدية المعادلة للدولار (Purchasing Variety Power) ومع ان العناصر التي يدور حولها النقاش في قياس التنمية البشرية ظلت مرتبطة بالابعاد التي اشرنا اليها غير ان هناك مؤشرات اخرى تركزت في قياس التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والعملة وفرص كسب الدخل ، بالإضافة الى مؤشرات اخرى حول الملامة الاساسية الصحية اهمها سنوات العمل المفقودة بسبب الوفاة المبكرة ، ومتابعة حالات الاصابة ببعض الامراض كالسل ، والملاريا ، والايدز ، ومؤشرات عدد السكان مقابل كل طبيب او ممرضة ، ومؤشرات نسبة الانفاق العام على الصحة من الناتج الاجمالي كما يمكن استخدام مؤشرات مستوى خدمات الاتصالات منسوبة الى عدد السكان مثل عدد اجهزة الراديو او التلفزيون او التلفون او عدد مكاتب البريد او عدد سيارات نقل الاشخاص . او استخدام مؤشرات تتعلق بتتنظيم اوقات الفراغ والمتعة كعدد مرات الذهاب الى السينما او المسرح ، او عدد الكتب .

في ضوء ما تقدم يمكن الاشارة الى جانبين من المتغيرات التي تعتمد كعناصر لقياس التنمية البشرية .

1.اقتصر دليل التنمية البشرية (HDI) المعتمد من قبل برنامج الام المتحدة الانمائي على ثلاثة متغيرات اساسية هي :

اولا:توقع الحياة عند الولادة :- يمثل هذا المتغير متوسط عدد السنوات التي يتوقع ان يعيشها كل فرد من افراد فوج معين من المواليد عند نقطة زمنية محددة . و يلاحظ هذا المؤشر مقومات حياة المجتمع معكوس عليها الجوانب الصحية بشكل اساس . اذ يمثل مؤشر توقع الحياة عند الولادة متوسط عدد السنين التي يعيشها الفرد بعد ان يعرض نظريا لكل احتمالات الوفاة في سنوات عمره منذ لحظة ولادته فإذا كانت قيمة المؤشر المقدر لدولة ما هو (65) سنة فهذا يعني ان فوجا من اطفال مولودون احياء في لحظة زمنية معينة - هي السنة التي ينسب اليها المؤشر عادة - سيتصدر لكل منهم ان يعيش مدة متوسطها (65) سنة مع الاخذ بنظر الاعتبار تعرض كل واحد منهم لاحتمالات الوفاة في كل سنة من سنوات العمر اللاحقة .

ثانيا:مستوى التعليم

أ.نسبة تعلم الكبار :

هي عبارة عن نسبة عدد الافراد البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة الى عدد السكان البالغين وقد لا يشكل هذا المتغير مقياسا حساسا في الدول عالية المستوى في جوانب التنمية البشرية اذ تزيد النسبة المتوسطة لتلك الدول على 97% الا انه ما يزال يمثل مقياسا مهما للدول الاخرى لا سيما الدول منخفضة المستوى ، التي تقل فيها النسبة المتوسطة على 50% .

ب.نسبة القيد الاجمالي : يمثل هذا المؤشر الذي اقترحته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) ، نسبة الاطفال الملتحقين بالمدارس للمستويات التعليمية المختلفة الى ما يقابلها من اعداد لكل مجموعة من المجتمع في المكان بين حساب نسبة

الالتحاق لكل من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية ويؤخذ معدل تلك النسب ليمثل نسبة القيد الاجمالية .

ثالثاً:مستوى الدخل :

يعبر عن هذا المستوى لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يخضع للكثير من عمليات التعديل والمقارنة ويعتمد حاليا مؤشر متوسط حصة الفرد الحقيقة من الناتج المحلي الاجمالي معدلة بالقوة الشرائية المعادلة للدولار ، الذي يتم الوصول اليه باعتماد الخطوات الآتية :

(1)تقدير متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدولة معينة بقسمة ذلك الناتج على عدد السكان .. وبسعر العملة الوطنية لتلك الدولة .

(2)تحويل المتوسط المحسوب في الخطوة السابقة بدلالة سعر التبادل للصرف بالدولار الامريكي لاحكام اجراء عمليات الاحتساب التي تمكنا من اجراء المقارنات الدولية ، وبذلك نحصل على المتوسط الحقيقي (Real GDP Per Capita) (PPP\$) .

(3)تعديل المتوسط الحقيقي المقدر بالخطوة السابقة ، من خلال اعتماد معيار تناقص المنفعة الحدية للدخل (marginal utility of Income) تقوم فكرة التعديل على اساس ان مكونات الدخل لا تتسم جميعها بدلالات تنموية متشابهة ، فالمكونات الدنيا فيها تختص لسد الاحتياجات الاكثر الحاجة ، بينما تذهب المكونات العليا لتلبية احتياجات ووظائف اخرى ، مما يقتضي تصحيح حصة الفرد من الدخل في ضوء ذلك ، لذلك يعاد احتساب متوسط حصة الفرد الحقيقة باعتماد مستوى الدخل يمثل مستوى العتبة (الشروع) (threshold level) الذي يرمز له عادة بالرمز * y) واي دولة يكون متوسط نصيب الفرد الحقيقي فيها اقل من مستوى العتبة لا يعدل متوسطها ويبقى كما هو .

اما عندما يزيد متوسط نصب الفرد الحقيقي على (* Y) فينخفض هذا المتوسط مراعاة لمبدأ تناقص المنفعة وتستخدم عادة صيغة اتكنسون (At Kinson's formula) () .

بموجب القواعد الآتية:

(أ) يعتمد متوسط الدخل العالمي للفرد كمؤشر لمستوى العتبة ، ففي عام 1995 كان $y^* = 5311$ وفي عام 1997 كان $5835 = y^*$ اما في عام 1999 فقد اعتمد $6311 = y^*$.

(ب) للدولة التي يراد حساب المتوسط الحقيقي المعدل لدخل الفرد (WLY) يقارن متوسط دخلها الحقيقي (Y) بقيمة مستوى العتبة Y^* فإذا كانت $Y < Y^*$ فان

$$WLY = Y$$

أي انها لا تخضع لعملية تبديل

اما اذا كانت $Y > Y^*$ ، فتطبق المعادلات الآتية اعتمادا على صيغة انكسون

$$\begin{aligned} W(y) &= y^* + 2[(y - y^*)^{1/2}] \quad (Y^* < Y < 2Y^*) \\ &= y^* + 2(y^{*1/2}) + 3[(y - 2y^*)^{1/3}] \quad (2Y^* < y, 3Y^*) \\ &= y^* + 2(y^{*1/2}) + 3[(y - 2y^*)^{1/3} + n\{1 - (n-1)y^*\}]^{1/n} \\ &\quad ((n-1)y^*, y, ny^*) \end{aligned}$$

مثال : لو فرضنا ان المعدل العالمي $\$ 5835 = y^*$ ، فان متوسط الدخل الحقيقي المعدل

للقيمه $\$ 40000$ هو

$$\begin{aligned} WLY &= 5835 + 2(5835)^{1/2} + 3(5835)^{1/3} + 4(5835)^{1/4} \\ &\quad + 5(5835)^{1/5} + 6(5835)^{1/6} + 7(5835)^{1/7} + \\ &\quad 8(40000 - 7(5835))^{1/8} \end{aligned}$$

$$WLY = \$ 6154$$

حيث كانت $7y^* < y < 8y^*$

2.2.2 خطوات احتساب الدليل (HDI)

لو رمزنا للمتغيرات الثلاثة بما يأتي :

X_1 توقع الحياة عند الولادة (C - E)

X_2 مستوى التعلم :

X_{2a} نسبة تعلم الكبار (A.L)

X_{2b} نسبة القيد الاجمالية (R.R)

X3 متوسط حصة الفرد الحقيقية المعدلة من الناتج المحلي الاجمالي (Adj GDP)

يمكن احتساب الدليل باعتماد الخطوات الآتية :

1. تثبيت حدود دنيا وحدود عليا للمتغيرات السابقة وان الهدف من هذا التحديد هو اخضاع مؤشرات كل دولة من تلك المتغيرات للمقارنة القياسية الموحدة . وقد اخضعت هذه الحدود لسلسلة من المتغيرات وعلى سبيل المثال كان الوضع في عام 1997 كما في الجدول الآتي :

جدول يبين الحدود الدنيا والحدود العليا لمتغيرات دليل التنمية البشرية

المتغير	الحد الادنى	الحد الاعلى
(سنة) X1	25	85
X2		
(%) X2a	0	100
(%) X2b	0	100
(\$) X3		
Real	100	40000
Adj	100	6311

2. يحسب دليل (index) لكل متغير من المتغيرات (X_j) باعتماد الصيغ الآتية

توجد معادل

أي :

وبذلك يتم الوصول الى :

دليل توقع الحياة I_1

دليل مستوى تعلم الكبار I_{2a}

دليل نسبة القيمة الاجمالية I_{2b}

دليل الدخل I₃

ومن الدليلين الفرعين I_{2a} و I_{2b} يحسب الدليل المركب I₂ كما ياتي :

$$I_2 = \frac{2}{3} (I_{2a}) + \frac{1}{3} (I_{2b}) \quad (2)$$

3. يحسب دليل التنمية البشرية (HDI) كمتوسط حسابي للدلالة الثلاثة I₁ و I₂ و I₃ ، أي

$$HDI = \frac{1}{3} \sum_{j=1}^3 I_j$$

مثال : توفرت المؤشرات الآتية لسنة 1997 عن دولتين عربتين هما مصر وقطر

الدولة	توقع الحياة عند الولادة (سننين)	نسبة تعلم الكبار (%)	نسبة القيد الاجمالية	حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الاجمالي (PPP\$)
مصر	64.3	50.5	69	3846
قطر	70.9	78.9	73.0	18404

المطلوب حساب دليل التنمية البشرية لكل من الدولتين

1. حساب دليل توقع الحياة عند الولادة :

$$I_1 = \frac{50.5 - 25}{85 - 25} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.66$$

$$I_1 = \frac{70.9 - 25}{85 - 25} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.76$$

2. حساب دليل التعليم : يتم اولا حساب الدليلين الفرعيين (2a) و (2b)

$$I_{2a} = \frac{50.5 - 0.0}{100 - 0.0} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.505$$

$$I_{2a} = \frac{78.9 - 0}{100 - 0} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.789$$

$$I_{2b} = \frac{69 - 0}{100 - 0} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.69$$

$$I_{2b} = \frac{73 - 0}{100 - 0} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.73$$

لذا فان دليل التعليم المركب سيكون

$$I_2 = 2/3(0.505) + 1/3(0.69) \quad (\text{مصر}) \\ = 0.57$$

$$I_2 = 2/3(0.789) + 1/3(0.73) \quad (\text{قطر}) \\ = 0.77$$

3. حساب دليل الدخل :

*لما كانت حصة الفرد الحقيقة لمصر البالغة 3846 هي اقل من قيمة مستوى العتبة البالغة 5835 لذا لا تعدل هذه القيمة وتبقى القيمة المذكورة (3846) هي حصة الفرد الحقيقة المعدلة .

*اما بالنسبة لقطر فان حصة الفرد الحقيقة البالغة 18404 تزيد عن ثلاثة امثال مستوى العتبة لكنها نقل عن اربعة امثاله أي ان

$$3y^* < y < 4y^*$$

لذلك تطبق القاعدة المعتمدة على صيغة اتكتون:

$$w(y) = y^* + 2(y^*)^{1/2} + 3(y^*)^{1/3} + 4(y - 3y^*)^{1/4} = 5835 + 2(5835)^{1/2} + 3(5835)^{1/3} \\ 4(18404 - 17505)^{1/4} = 6064$$

ولذلك يحسب دليل الدخل لكل من الدولتين كالتالي :

$$I_3 = \frac{3846 - 100}{6311 - 100} (مصر) \\ = 0.603$$

$$I_3 = \frac{6064 - 100}{6411 - 100} (قطر) \\ = 0.960$$

4. حساب دليل التنمية البشرية (HDI)

بعد حساب الادلة الثلاثة للمتغيرات الرئيسية (توقع الحياة، المستوى التعليمي، حصة الفرد من الدخل) يحسب الدليل (HDI) باخذ الوسط الحسابي للادلة الفرعية الثلاثة

$$HDI = 1/3 (0.66 + 0.57 + 0.603) (مصر) \\ = 0.61$$

$$HDI = 1/3 (0.76 + 0.77 + 0.96) (قطر) \\ = 0.83$$

يستدل من قيمتي الدليلين ان دولة مصر تصنف ضمن الدول متوسط المستوى (Medium Human Development)، بينما تصنف قطر ضمن الدول متقدمة المستوى (High Human Development)

الحد الاعلى	الحد الادنى	المستوى
1.0	0.80	عال
0.79	0.50	متوسط

0.49	0.00	منخفض
------	------	-------

صيغة بديلة لحساب دليل التنمية البشرية

ان الادلة الفرعية التي سبق احتسابها في هذا الجزء تمثل ادلة تصلح لقياس كل متغير على حدة . أي ان كل منها يعكس مستوى التنمية في الجانب الذي يمثله . اذ يصح مثلا ان نقول ان مستوى التنمية في الجانب الصحي في دولة قطر يقل عن مستوى التنمية في جانب الدخل (لانه $I_1 = 0.76 > I_3 = 0.956$) كما يمكن القول ان مستوى التنمية في مصر في الجانب الصحي يفوق مستوى تمتيمتها في جانب التعليم (لانه $I_1 = 0.66 > I_2 = 0.57$)

ان العودة للصيغة التي حسبت بها الادلة الفرعية تدلنا الى ان الاهتمام ينصب في قياس مستوى التنمية في كل جانب من الجوانب ، على اساس كشف مقدار الفجوة بين واقع التنمية لكل مؤشر وبين الحد الادنى الدولى (حيث ان بسط المعادلة (1) يحسب بطرح الحد الادنى من قيمة المؤشر) ومن ثم تتسق تلك الفجوة الى المدى الاعلى والادنى . ومن الواضح ان مقام المعادلة (1) ثابت لجميع الدول ... لذلك فان مستوى التنمية البشرية لا ي بلد - مقاسا بالـ HDI - مرتبط بمدى الفجوة في بسط المعادلة لقياس الادلة الفرعية I_1 و I_2a و I_2b و I_3 ، اذ كلما زارت الفجوة كلما زادت قيمة الدليل I وكلما تحسن مستوى التنمية في ضوء ما تقدم يمكن القول ان كل من دليل توقع الحياة (I_1) ودليل المستوى التعليمي (I_2) ودليل مستوى دخل الفرد (I_3) ما هو الا تعبير مباشر عن مستوى التنمية في كل من الجوانب الثلاثة ..

اما الصيغة البديلة للاجراءات الحسابية التي اشرنا اليها ف تكون باحتساب ادلة فرعية للمتغيرات المذكورة ، ولكن بقياس مستوى الحرمان (او التخلف) لكل من تلك المتغيرات وتتلخص هذه الطريقة باتباع الخطوات الآتية :

- 1.اعتماد الحدود الدنيا والعليا التي سبق التنويه اليها في الجزء 2..2.2 –
- 2.حساب دليل للحرمان لكل متغير من المتغيرات (X_j) باعتماد الصيغة الآتية :

توجد معايير

$$I_j = \frac{\max x_j - x_j}{\max_j - \min x_j}$$

دليل الحرمان لتوقع الحياة عند الولادة I_1

دليل الحرمان في تعلم الكبار I_{2a}

دليل الحرمان في القيد الاجتماعي لمراحل الدراسة I_{2b}

دليل الحرمان في مستوى الدخل I_3

ويحسب الدليل المركب I_2 بالصيغة (2) التي وردت في الجزء السابق من هذا الفصل .

3. حساب دليل التنمية البشرية (HDI) بموجب الصيغة الآتية :

$$(5) \dots\dots\dots HDI = 1 - \frac{1}{3} \sum_{j=1}^3 I_j^j$$

مثال : باستخدام معطيات المثال السابق ، يطلب احتساب دليل التنمية البشرية لكل من مصر وقطر ، باستخدام أدلة الحرمان الفرعية .

الحل :

1. حساب دليل الحرمان لتوقع الحياة عند الولادة

$$I_1 = \frac{85 - 64.3}{85 - 25} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.345$$

$$I_2 = \frac{85 - 70.9}{85 - 25} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.235$$

2. حساب دليل الحرمان في المستوى التعليمي

يتم أولاً حساب الدليلين الفرعيين I_{2a} و I_{2b}

$$I_{2a} = \frac{100 - 50.5}{100 - 0} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.495$$

$$I_{2a} = \frac{100 - 78.9}{100 - 0} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.211$$

$$I_{2b} = \frac{100 - 69}{100 - 0} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.31$$

$$I_{2b} = \frac{100 - 73}{100 - 0} \quad (\text{قطر}) \\ = 0.27$$

لذا فان دليل الحرمان المركب للمستوى التعليمي سيكون

$$I_2 = \frac{2}{3} (0.495) + \frac{1}{3} (0.310) \quad (\text{مصر}) \\ = 0.433$$

$$I_2 = \frac{2}{3} (0.211) + \frac{1}{3} (0.270) \quad (\text{قطر}) \\ = 0.230$$

3. حساب دليل الحرمان في مستوى الدخل

بعد تعديل متوسط حصة الفرد الحقيقية في ضوء المقارنة بقيمة مستوى العتبة ، وباستخدام صيغة اتكنسون المار ذكرها فيما سبق فان :

$$W(y) = 3846 \quad (\text{مصر})$$

$$W(y) = 6064 \quad (\text{قطر})$$

ومن تلك القيمة فان

$$I_3 = \frac{6311 - 3846}{6311 - 100} \quad (\text{مصر}) \\ = 0.396$$

$$I_3 = \frac{6311 - 6064}{6311 - 100} \text{ (قطر)} \\ = 0.04$$

4. حساب دليل التنمية البشرية (HDI) :

بعد حساب ادلة الحرمان للمتغيرات الثلاثة يحسب الدليل (HDI) باعتماد الصيغة (5) كما يأتي

(مصر) $[0.345 + 0.433 + 0.396] \text{HDI} = 1 - \frac{1}{3} = 0.61$

(قطر) $[0.235 + 0.230 + 0.04] \text{HDI} = 1 - \frac{1}{3} = 0.83$

2.3 دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس

2.3.1 مقدمة

تشكل المساواة بين المرأة والرجل احدى الركائز الاساسية للتنمية البشرية . الا ان موقع المرأة لا زال دون مستوى الرجل في معظم المجتمعات الانسانية المتقدمة والنامية على حد سواء . وكثيرا ما تعيش المرأة والرجل في عالمين مختلفين من حيث الحصول على فرص التعليم والعمل ، وفي الصحة وفي امان الفرد ووقت فراغه . فما زالت المرأة تتلقى فرصا محدودة في عملية التنمية مشاركة وناتجا على الرغم من انها تشكل نصف السكان . ومستوى التعليم للمرأة دون مستوى تعليم الرجال ، كما ان فرصها من العمل تقل كثيرا عن فرص الرجل فضلا عن انخفاض مستوى الاجر . وفي بعض الدول ما يزال حق التصويت ممنوعا عنها كما ان مستوى تمثيلها في مؤسسات الدولة دون مستوى تمثيل الرجل ، وعلى الرغم من ان توقيع الحياة للإناث أعلى عموما إلا ان المرأة ما تزال تحظى بعناية أقل اذا اخذنا بنظر الاعتبار تعرض المرأة لخطورة الحمل والولادة . وفي

اطار توفير المؤشرات الاحصائية ما تزال الاحصاءات الوطنية في الكثير من الدول غير مهتمة في تقدير نشاط المرأة البيتي . ومن المؤكد ان مستويات الناتج القومي ستنغير بشكل حقيقي فيما لو تم تقدير ذلك النشاط .

وتأكدنا لما سبق يشير الشكل البياني المعروض الى الفجوة بين ما يحصل عليه الرجل والمرأة في الدول النامية على شكل نسب مؤدية (النساء الى الرجال) في عام وباستثناء مؤشر توقع الحياة عند الولادة للإناث الذي يزيد على المؤشر المناظر بالنسبة للذكور وهي ظاهرة لا تعكس تحسنا في المستوى الصحي للمرأة او مستوى الخدمات المقدمة اليها ، انما يرتبط ذلك بعوامل معينة منها تعرض الذكور لاحتمالات الوفاة في مراحل العمر المختلفة نتيجة ظروف العمل وغيرها ، فلاحظ ان هنالك فجوة في مستوى الانجاز المتحقق للإناث في اوجه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

ونبدو تلك الفجوة واضحة وكبيرة مهمنين بما المشاركة بقوة العمل ، والتتمثل البرلماني حيث تشكل مساهمة المرأة نسبة الى الرجل حوالي 50% بالنسبة لقوة العمل و 10% فقط بالنسبة للتمثل البرلماني .

يوجد مخطط

ان كل هذه المسائل عززت من الاهتمام العالمي بالإناث في اطار التنمية البشرية وبالرغم من الجهد التي يبذلها برنامج الامم المتحدة الانمائي فان مقياس التنمية البشرية ما يزال عاجزا عن الاخذ بنظر الاعتبار الفروقات في مجال توزيع الثروة بين الذكور والإناث مما يتطلب قياس حساسية دليل التنمية البشرية لهذه الفروقات عليه فقد ظهر كل من دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (Gender Related Development Index) ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (Gender Empowerment Measure) .

2.3.2 دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس :

يقيس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الانجاز الذي تم تحقيقه من حيث القدرات الاساسية الثلاثة التي يقيسها دليل التنمية البشرية (HDI) . وهي المستوى الصحي ، ومستوى التعليم ، ومستوى الدخل عبر المتغيرات المعتمدة في قياس كل منها، لكن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يأخذ بنظر الاعتبار عدم المساواة في الانجاز بين الرجل والمرأة . اذ تنخفض قيمة هذا الدليل عندما يزداد مستوى التفاوت في الانجاز بين الذكور والإناث أي ان الجنسين في القدرات الاساسية لصالح الرجل كلما انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للبلد المعني مقارنة بدليله الخاص بالتنمية البشرية . لذا فان هذا الدليل ببساطة ما هو الا دليل التنمية البشرية HDI مخصوصا منه (او معدلا) بخضمه لاخذ عدم المساواة بين الجنسين بنظر الاعتبار .

لو ان الدولة ما كان فيها دليل التنمية البشرية مساوياً لـ 0.80 على سبيل المثال ، وتساوت تماما قيم المتغيرات (نوافع الحياة عند الولادة . مستوى التعليم ، حصة الفرد من الدخل القومي) لكل من الرجل والمرأة . فان دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس سيساوي لـ 0.80 ايضا .. لكن ذلك امر لا يحصل حتى في الدول التي جاء ترتيبها في الموضع الاولى في مستوى تتميّتها البشرية ، كما انه لا ينخفض عمليا ليصل الى الصفر .

او لا: كيفية اعداد دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس :

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية . والاختلاف بينهما هو ان دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط انجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين المرأة والرجل .

ويستخدم من اجل عملية التعديل ، لمراعاة نوع الجنس ، صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسطة عن انعدام المساواة ، بحيث تجعل المؤشر الترجيحي ، وهو 3 مساو لـ 2 . وهذا هو المتوسط التوفيقى لقيم الخاصة بالذكور والإناث .

ويحسب المتوسط التوفيقى باخذ الدالة التبادلية للمتوسط الحسابي لمستويات انجاز الاناث والذكور مرجحا بعدد السكان . ويكون المتوسط التوفيقى اقل من المتوسط الحسابي بقدر ما يكون هناك تفاوت بين انجاز الاناث وانجاز الذكور .

وتتلخص خطوات اعداد الدليل بما يأتي :

الخطوة الاولى :

وضع دليل لمتغيرات العمر المتوقع والتحصيل التعليمي . ومع ان نطاق العمر المتوقع واحد بالنسبة للمرأة والرجل على السواء (60 عاما) ، فان القيمتين القصوى والدنيا مختلفتان فالقيمة القصوى فيما يتعلق بالعمر المتوقع للذكور يبلغ 82.5 عاما والقيمة الدنيا تبلغ 22.5 عاما . وفيما يتعلق بالعمر المتوقع للإناث ، تبلغ القيمة القصوى 87.5 عاما وتبلغ القيمة الدنيا 27.5 . ومن ثم يحدد دليل القيم الخاصة بالمرأة والرجل تبعا لذلك .

ومتغير فيما يتعلق بالتحصيل العلمي دليل مركب . فهو يتضمن معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، ويعطى لها وزن الثنين ، والقيد الاجمالي من التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي معا ، ويعطى له وزن الثالث ، وكل مكون فرعي من هذه المكونات يحدد له دليل مستقل ويستخدم كلا الدليلين قيمة قصوى قدرها 100% وقيمة الدنيا قدرها صفر % ويجمع الدليلان معا بالاوزان المرجحة الملائمة لتشكل الدليل المركب للتحصيل التعليمي .

الخطوة الثانية:

حساب دليل الدخل المعتمد على تقدير حصة الاناث وحصة الذكور من الدخل المكتسب وستستخدم معلوماتان هما : نسبة متوسط اجور الاناث الى متوسط اجور الذكور ، والنسبة المئوية لحصة كل من الاناث والذكور من عدد السكان النشطين اقتصاديا الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فاكثر .

وتقدر نسبة متوسط اجور الاناث الى متوسط اجور الذكور بدلاله الاجور المتحققة في القطاعات غير الزراعية . حيث تعتمد تلك النسبة لكل القطاعات . ونظرا لان الكثير من الدول تفتقر الى هذا المؤشر فقد اعتمدت النسبة (75%) وحيث ان نسبة اجور الاناث

إلى الذكور في الدول الصناعية أعلى قليلاً من الدول النامية فقد قدرت النسبة بـ (2%) و (73%) على التوالي . وهناك انتقادات عديدة موجهة إلى النسبة المعتمدة إذ قد تقل حصة الإناث من الدخل المكتسب عن النسبة المعتمدة كثيراً حيث لا تحظى المرأة عادة بحقها من أنواع عديدة من الدخول الأخرى (موارد الأرض أو رأس المال ... الخ) .
ويتم ترجيح متوسطات الأجر لكل من الجنسين بدلالة النسبة المئوية لحصة الذكور والإناث من عدد السكان النشطين اقتصادياً ، أي :

$$WL = W_f L_f + W_m L_m$$

حيث :

W : متوسط الأجر

L : قوة العمل الكلية

f : رمز يشير للإناث .

m : رمز يشير للذكور

وبعد أخذ الدالة التبادلية للمؤشرات المذكورة يتم الوصول إلى

$$W_f / W = (W_f / W_m) / (W / W_m)$$

بعد ذلك تضرب النسبة W_f / W بحصة الإناث من عدد السكان النشطين اقتصادياً . ويمكن حساب حصة الذكور من الدخل بالطريقة نفسها (او بطرح النسبة الخاصة بالإناث من الواحد الصحيح) .

وبعد ملاحظة أن الدخل المكتسب يساوي للواحد الصحيح ، حيث

$$I = W_f / W * L_m + W_m / W * L_f$$

فإن كلام الحدين حيث أن متوسط الدخل = I في الطرف اليمين من المعادلة يمثل الحصة من الدخل المكتسب للإناث والذكور على التوالي :

$$I = I_f + I_m$$

الخطوة الثالثة :

تطبيق صيغة مؤشر مراعاة حصة كل جنس (المعلمة التي تعتمد القيمة 2 هنا) .

وبعد حساب :

$L_f / P_f = (P_f)$
 $I_m / P_m = (P_m)$
 حصة الإناث من الدخل إلى حصة الإناث من عدد السكان
 حصة الذكور من الدخل إلى حصة الذكور من عدد السكان
 تحسب نسبة مراعاة الجنس وفق الصيغة الآتية :
 توجد معادلة

ثم تضرب النسبة المذكورة في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
المعدل للوصول إلى حصة الإناث من الدخل .

وتعتمد صيغة المعادلة اعلاه لحساب دليل التحصيل العلمي ودليل العمر المتوقع بعد تغير
القيمة I_f والقيمة I_m بما يناظرها .
الخطوة الرابعة :

حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس باخذ متوسط الادلة الثلاثة للإناث (الدخل ، التعليم ، العمر المتوقع) بالطريقة المعتمدة في حساب دليل التنمية البشرية (HDI)
ثانياً: مثال تطبيقي :

توفرت المؤشرات الآتية عن احدى الدول :	
العمر المتوقع : النسبة المئوية للحصة من السكان	
الإناث 62.5 سنة الإناث 49.7	
الذكور 58.1 سنة الذكور 50.3	
معرفة القراءة والكتابة	النسبة المئوية للحصة من السكان النشطين اقتصادياً
الإناث 11.5%	الإناث 51%
الذكور 88.5%	الذكور 62.6%
نسبة اجر الإناث الى اجر الذكور	نسبة القيد في التعليم :
80%	الإناث 37.5%
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي \$ 761	الذكور 55.7%

المطلوب : حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس باعتماد الحدود الدنيا والعليا المعتمدة لقياس (HDI) لعام 1998 .

1. حساب دليل العمر المتوقع :

$$L.E_{(f)} = 62.5 - 27.5 / 60 = 0.583$$

$$L.E_{(m)} = 58.1 - 22.5 / 60 = 0.593$$

2. حساب دليل التحصيل التعليمي

معرفة القراءة والكتابة

$$L_{(f)} = 51.0 - 0 / 100 - 0 = 0.510$$

$$L_{(m)} = 62.6 - 0 / 100 - 0 = 0.626$$

القيد في التعليم

$$E.E_{(f)} = 37.5 - 0 / 100 - 0 = 0.375$$

$$E.E_{(m)} = 55.7 - 0 / 100 - 0 = 0.557$$

لذلك فان دليل التحصيل التعليمي المرجح سيكون :

$$Ed.I_{(f)} = 1/3 (0.375) + 2/3 (0.510) = 0.465$$

$$Ed.I_{(m)} = 1/3 (0.557) + 2/3 (0.626) = 0.603$$

3. حساب دليل الدخل

نسبة الاجور

$$W = 0.115 (0.80) + 0.885 (1) = 0.977$$

$$W_f/W = 0.80 / 0.977 = 0.82$$

$$W_m/W = 1 / 0.977 = 1.024$$

الحصة من الدخل المكتسب

$$I_f = 0.82 (0.115) = 0.094$$

$$I_m = 1.024 (0.855) = 0.906$$

$$I_f / P_f = 0.094 / 0.497 = 0.189$$

$$I_m / P_m = 0.906 / 0.503 = 1.801$$

لذلك فان نسبة مراعاة الجنس ستكون :

$$(0.497)^{-1} + 0.503 (1.801)^{-1} = 0.344$$

ومنه يكون دليل الدخل للإناث هو :

$$761 (0.344) = \$262$$

$$\text{GDP.I}_{(f)} = \frac{262-100}{6311} - 100 \\ = 0.026$$

اما دليلاً للتحصيل العلمي والعمر المتوقع المرتبطين بنوع الجنس فيحسبان كالتالي :

$$\text{Ed.I}_{(f)} = (0.497(0.465)^{-1} + 0.503(0.603)^{-1})^{-1} \\ = 0.534$$

$$\text{L.I}_{(f)} = (0.497(0.583)^{-1} + 0.503(0.593)^{-1})^{-1} \\ = 0.588$$

اخيراً يتم حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس كالتالي :

$$\text{GDI} = \frac{1}{3}(0.026 + 0.534 + 0.588) \\ = 0.383$$

ثالثاً: العلاقة بين دليل التنمية البشرية (HDI) ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) ان العلاقة بين HDI و GDI طردية عموماً الا ان هناك استثناءات ملموسة لا يمكن اغفالها فهناك دول نامية تتقلص الفجوة بين المقاييس فيما كثيراً على الرغم من انخفاض قيمة HDI . وهناك بالمقابل دولاً اخرى ما تزال الفجوة بين المقاييس المذكورين كبيرة فيها ، بالرغم مما قطعنه من اشواط ملحوظة في مجالات رفع مستويات الدخول بشكل خاص يشير الجدول الوارد هنا الى مقارنة بسيطة في المؤشرين المذكورين – مستقاة من تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ومنه يمكن استنتاج ملاحظات عديدة منها .

1. ان مقياس GDI يقل عن مقياس HDI لجميع الدول التي حسب لها المقياسان ، عاكساً بذلك عدم تحقق المساواة المطلقة بين الجنسين .

2. يتراجع ترتيب الاقطار العربية عموماً في مقياس GDI مقارنة بترتيبها في مقياس HDI باستثناء كل من تونس وموريتانيا .

جدول لمقارنة مقياس HDI و GDI لأقطار مختارة

الدول	دليل التنمية البشرية (HDI)		دليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس (GDI)		مقياس التفاوت بين الجنسين	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	HDI الفجوة بين GDI من حيث الترتيب (%)	GDI/HDI *100 (%)
دول ذات تنمية بشرية عالية						
كندا	0.960	1	0.940	1	0	98
فرنسا	0.946	2	0.925	7	-5	98
النرويج	0.943	3	0.930	2	+1	99
دول ذات تنمية بشرية متوسطة						
لبنان	0.796	66	0.707	68	-9	89
المملكة العربية السعودية	0.778	70	0.589	102	-39	76
تونس	0.744	83	0.670	76	0	90
الأردن	0.729	87	0.647	90	-10	89
مصر	0.612	112	0.555	111	-7	91
العراق	0.538*	127	0.443*	127	-10	82
دول ذات تنمية بشرية منخفضة						
موريطانيا	0.361	149	0.346	138	+1	96
اليمن	0.356	151	0.336	143	-2	94

السودان	0.343	157	0.318	151	-4	93
سيراليون	0.185	174	0.165	163	0	89

(*) اشار تقرير التنمية البشرية الوطني للعراق لعام 1995 المعد بالتعاون مع (UNDP) الى ان المؤشرين اعلاه قدر بـ 0.413 و 0.384 على التوالي .

2.3.3 مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس

هو عبارة عن مقياس اخر لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين . ويستخدم هذا المقياس متغيرات مبنية على اساس قدرتها في قياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات المشاركة بالأنشطة السياسية والأقتصادية على اساس معيار التوازن في تقاسم الأدوار في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتكافؤ الفرص .

يتم بناء المقياس على اساس دراسة حصة كل من المرأة والرجل في المجالات الأساسية الآتية :

التمثيل البرلماني

المناصب الأدارية والتنظيمية والمناصب المهنية والفنية

الدخل المكتسب

أولاً: كيفية اعداد مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس :

تقوم فكرة اعداد المقياس على اساس احتساب صيغ الدلالة الفرعية لكل من المشاركة السياسية (التمثيل البرلماني)

والمشاركة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات (المناصب الأدارية والتنظيمية والمناصب الفنية والمهنية) ومستوى الدخل (الحصة من الدخل المكتسب) ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

الخطوة الأولى

وضع دليل لمتغير التمثيل البرلماني والمشاركة بالمناصب الأدارية التنظيمية والمهنية والفنية :

يتم اولا حساب نسبة مراعاة المساوات بين الجنسين (EDEP) لكل من المتغيرين المذكورين على غرار المعادلة (6) التي اشرنا اليها عند حساب الدليل (GDI) ثم تحسب النسبة (EDEP) لكل من التمثيل البرلماني والمشاركة بالمناصب الأدارية والتنظيمية والمشاركة بالمناصب المهنية والفنية بالطريقة التي احتسبت بموجبها سابقا الأدلة الفرعية لتوقع الحياة والمستوى التعليمي أي

$$I_j = \frac{x_j - \min x_j}{\max x_j - \min x_j}$$

ولكن ما هي الحدود العليا والدنيا للمتغيرات المذكورة ؟

طالما ان المساواة المطلقة بين الجنسين للمتغيرات المرتبطة بجوانب التمكين تعني ان تتبوأ المرأة 50% من موقع التمثيل البرلماني ومن المناصب المختلفة ، فان الحد الاقصى لكل من المتغيرات المعتمدة هو 50% وان الحد الادنى هو 5% معبرا عن الحرمان التام .

الخطوة الثانية:

وضع دليل حصة الدخل المكتسب، يحسب هذا الدليل بالصيغة ذاتها المعتمدة عند حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) مع اختلاف واحد ، هو اعتناد حصة الفرد الحقيقة من الدخل قبل التعديل . و-toneخذ القيمة القصوى البالغة (PPP\$ 40000) والقيمة الدنيا البالغة (PPP\$100) .

الخطوة الثالثة :

حساب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM) باخذ متوسط الادلة الثلاثة لكل من التمثيل البرلماني والمشاركة بالمناصب وحصة المرأة من الدخل المكتسب ، أي

$$GEM = 1/3 (I_{pr} + I_{ampt} + I_j)$$

حيث

I_{pr} الدليل الفرعى للتمثيل البرلماني للمرأة

I_{amp}t الدليل الفرعي لمشاركة المرأة في المناصب الادارية او التنظيمية والمهنية والفنية

I₂ : الدليل الفرعي لحصة المرأة من الدخل المكتسب
مثال : الجدول الآتي يمثل بعض المؤشرات لسنة 1998 المطلوب حساب مقياس التمكين
المرتبط بنوع الجنس .
البيانات المتوفرة

المتغير	ذكور	اناث
نسبة التمثيل البرلماني	89.2	10.8
نسبة المشاركة بالمناصب الادارية والتنظيمية	76.2	23.8
نسبة المشاركة بالمناصب المهنية والفنية	58.7	41.3
النسبة من السكان	42.67	50.33
النسبة من السكان النشطين اقتصاديا	70.6	29.4
نسبة اجور الاناث (من الانشطة غير الزراعية) الى نسبة اجور الذكور (من الانشطة غير الزراعية)		
حصة الفرد الحقيقة من الناتج المحلي الاجمالي غير المعدلة = PPP\$ 3940		

خطوات الحل

$$1. \text{حساب دليل التمثيل البرلماني}$$

$$\text{EDEP}_{(p.r)} = (0.5033 (10.8)^{-1} + 0.4967 (8902)^{-1})^{-1}$$

$$= 19.2$$

$$I_{p.r} = \frac{19.2 - 0}{50 - 0}$$

$$= 0.384$$

2. حساب دليل المشاركة بالمناصب

$$\text{EDEP}_{(a.m)} = [0.5033(23.8)^{-1} + 0.4967(76.2)^{-1}]^{-1}$$

$$= 36.1$$

$$I_{(a.m)} = \frac{36.1 - 0}{50 - 0}$$

$$= 0.722$$

$$\text{EDEP}_{(p.t)} = [0.5033(4103)^{-1} + 0.4967(58.7)^{-1}]^{-1}$$

$$= 48.4$$

$$I_{(p.t)} = \frac{48.4 - 0}{50 - 0}$$

$$= 0.969$$

$$I_{(a.m.p.t)} = (0.722 + 0.969) / 2$$

$$= 0.846$$

3. حساب دليل حصة الدخل

$$(W) = 0.294(0.75) + 0.706(1)$$

$$= 0.927$$

$$W_f/W = 0.75/0.927$$

$$= 0.810$$

$$W_m/W = 1.0/0.927$$

$$= 1.079$$

ولما كانت [نسبة اجر الاناث × نسبة الاناث من السكان النشطين اقتصاديا] + [نسبة اجر الذكور × نسبة الذكور من السكان النشطين اقتصاديا] = 1
 فان حدي هذه العلاقة
 للإناث $0.810 \times 0.294 = 0.238$
 للذكور $1.076 \times 0.706 = 0.762$

حيث

$$0.238+0.762=1$$

$$= \text{حصة الإناث من الدخل} = 0.238/0.5033 = 0.473$$

$$= \text{حصة الذكور من الدخل} = 0.762/0.4967 = 1.534$$

أي ان حصة الذكور تعادل حوالي ثلاثة امثال حصة الإناث .

وبالحساب دليل الدخل الموزع بالتساوي :

$$(0.5033(0.473)^{-1} + 0.4967(1.534)^{-1}) = 0.721$$

ومنه نستدل ان حصة الدخل المكتسب للنساء هو :

$$0.721(3940) = 2839$$

$$2839 - 100$$

$$I_{L(f)} = \frac{2839 - 100}{40000 - 100} = 0.069$$

4. حساب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM)

$$GEM = 1/3[0.348 + 0.846 + 0.069]$$

$$= 0.433$$

الفصل الثالث : مقاييس الفقر

1- المقدمة

تعد مشكلة الفقر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة التي تعاني منها الكثير من الدول . ففي جانبها الاقتصادي تعني العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية على وفق مقاييس معيارية يمكن بلورتها في ضوء معايير مادية أو فسيولوجية أو اجتماعية . وكثيرا ما ينصرف الاهتمام نحو القياس المادي للفقر لاسيما في إطار مستوى الدخل ونمطه ، على الرغم من ماتحمله العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية من تأثير في مستوى الفقر واتجاهاته .

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين أثير نقاش طويل حول تحديد مفهوم الفقر . في عام 1990 اصدر البنك الدولي تقريره الموسوم تقرير التنمية الدولية حول الفقر World development report on poverty (121) الذي ضم مؤشرات اقتصادية واجتماعية عن دولة نامية . وقد ركز هذا التقرير على ان النمو الاقتصادي إنما يتحقق عبر الاستخدام الفعال لقوّة العمل والتأمين الكفوء للخدمات الاجتماعية الأساسية في المجالات الصحية والتعليمية والتعذوية .

ومع ان وصف الفقر ظل مرتبطا بالحد الأدنى من الحاجات بشكل أو آخر ، إلا إن هناك من يضع خطأ فاصلاً لتقرير نسبة الفقراء في أي مجتمع بغض النظر عن مستويات الدخول ، أو مستويات الإشباع من السلع والخدمات ... إذ بعد أحياناً أولئك الذين يمثلون الشريحة التي تحصل على أدنى مستوى من الدخل (10% أو 5% مثلاً) على انهם الشريحة الفقيرة في المجتمع ، مما يعكس النسبة في النظرة إلى سقف الحاجات الأساسية.

ولما كان الفقر يعني انخفاض المستوى المعيشي للأسرة او للفرد ، استخدمت مؤشرات مسح ميزانية الأسرة لقياس المستوى المعيشي وبالتالي لوصف حالة الفقر في أي بلد . وبعد ظهور دليل التنمية البشرية (HDI) والتوسيع في مدولاته وابعاده ، ظهرت مقاييس تكميلية أخرى ، كان من بينها مقاييس الفقر التي لم تعد مرتبطة بجانب الدخل والمستوى المعيشي ، إنما تعدته لدراسة الفقر في القدرات التي تجعل من الفرد أنساناً معاً ومتعلماً . في هذا الفصل عرضت مقاييس الفقر في ضوء التدرج الذي تم عرضه هنا .

3.2 مقاييس الفقر بدلالة ميزانية الأسرة

يقصد بميزانية الأسرة (Household Budget) وصف رقمي لجاني الموانة بين ما هو متاح للأسرة من موارد نقدية او عينية من مصادرها المختلفة من جانب ، وما هو متتحقق من استخدام تلك الموارد في الحصول على السلع والخدمات من جانب اخر . ويطلق على الجانب الأول (دخل الأسرة)^{*} بينما يطلق على الجانب الثاني (إنفاق الأسرة) ^{*} ويفترض عموماً ان يكون إنفاق الأسرة أقل من او يساوي دخل الأسرة الكلي (بكل ما يتضمن من موارد) : ولما كان القطاع العائلي قطاعاً غير منظم ، من وجهة نظر احصائية ، فإن المصدر الوحيد لوصف ميزانية الأسرة يتم عبر تنفيذ ما يسمى بمسح ميزانية الأسرة ، سواء انفتلت لوحدها او ضمن مسح اوسع مضموناً هي مسح الأسرة (Household surveys) وقد استخدمت كل من مؤشرات الدخل العائلي ومؤشرات الإنفاق العائلي في قياس الفقر ، حيث يعرف بالمفهوم العام بأنه انخفاض مستوى المعيشة . وان التعبير عن ذلك المستوى بدلالة جانبي الدخل والإنفاق امر مفيد لهذه الغاية . في هذا الجزء عرض لكيفية الاستفادة من مؤشرات الدخل والإنفاق ومشاكل التعامل معهما .

3.2.1 مؤشر دخل الأسرة او الفرد

يوفر مسح دخل الأسرة مؤشرات مهمة عن دخل الفرد او الأسرة باتجاهين رئيسين ؛ او لهما تقدير متوسط دخل الفرد والأسرة الاجمالي وتقدير ذلك المتوسط على مستوى كل

فئة (شريحة) من فئات الدخل التي تعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الدخل وبالتالي تجاوز عقبة الفقر عند مستوى قياس مناسب؛ وثانيهما تأشير مدى التفاوت في توزيع الدخل .

ويمكن توفير هذين الاتجاهين لتصنيفات وتبويبات اقتصادية واجتماعية وبيئية وبحسب طبيعة التفاصيل التي يتضمنها المسح الميداني .

يلاحظ من الجدول رقم () ان هناك اختلافا نسبيا في متوسط دخل الفرد بين المنطقتين الحضرية والريفية في العراق . اذ بلغ المتوسطان (62.360) دينارا شهريا في الحضر و(48.750) دينارا شهريا في الريف. كما ان (54%) من الافراد في الحضر لايزيد متوسط دخلهم الشهري عن (50) دينارا ،في حين ان (70%) من الافراد في الريف لايزيد متوسط دخلهم الشهري على (50) دينارا.

ولكن على الرغم مما يعكسه مؤشر متوسط الدخل من دلالة على المستوى المعيشي كادة من ادوات قياس الفقر ، غير ان هناك مشاكل تثار حول استخدام هذا المؤشر منها :

1. صعوبة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء (اسرا كانوا ام افرادا).
2. ان اوجه التصرف بالدخل ، حتى لو كان مستوى يعكس

(*) يستخدم أحياناً تعبير الدخل العائلي والإنفاق العائلي في ميزانية الأسرة مجازا ، لأن الغالب في دراسة ميزانية الأسرة التعامل مع مفهوم الأسرة كوحدة مشاهدة ، والتي تعرف

بانها فرد واحد او مجموعة افراد يشتركون في ضرورات المعيشة وتكون لهم ميزانية مشتركة سواء أكانت تربط افراد الأسرة رابطة قربى أم لا .

جدول رقم ()توزيع الافراد حسب فئات دخل الفرد وحسب البيئة (حضر ،ريف) ومتوسط دخل الفرد الشهري (بالدينار)

حضر وريف		ريف		حضر		فئة دخل الفرد
متوسط دخل الفرد الشهري	افراد(%)	متوسط دخل الفرد الشهري	افراد(%)	متوسط دخل الفرد الشهري	افراد(%)	
8.237	0.3	8.665	0.6	7.754	0.2	10 فأقل
13.470	1.7	13.558	3.0	13.392	1.3	15-
18.126	5.0	18.206	6.7	18.077	4.3	20-
22.746	8.1	22.730	11.4	22.756	6.8	25-
27.966	9.6	28.152	13.1	27.855	8.3	30-
35.212	19.2	34.996	22.0	35.312	18.2	40-
44.966	14.1	45.045	12.9	44.939	14.6	50-
54.859	10.6	54.923	8.9	54.840	11.2	60-
65.510	7.7	65.015	6.3	56.654	8.2	70-
75.145	5.8	74.635	4.9	75.298	6.1	80-
85.798	4.2	85.518	2.5	85.854	4.8	90-
95.579	2.8	94.312	1.7	95.830	3.2	100-
109.431	3.9	109.557	1.7	109.414	4.7	120-
133.852	2.7	133.322	1.8	133.973	3.1	150-
165.410	1.7	166.283	0.9	165.264	2.0	180-
295.518	2.6	322.238	1.6	289.999	3.0	اكثر من 180

58.608	100.0	48.750	100.0	62.360	100.0	جميع الفئات
--------	-------	--------	-------	--------	-------	-------------

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء(العراق)؛نتائج بحث دخل الأسرة لسنة 1988.

تحقق مستوى معيشي مقبول، فـ لا تترك اثراً مباشراً او ايجابياً عن تحسين المستوى المعيشي .. فهناك من يميل الى الادخار دون ان ينفت الى تحقيق مستويات مطلوبة في الانفاق على السلع والخدمات له او لأفراد اسرته . وهناك من يسخر جزءاً من موارده الدخلية لابواب اتفاقية تساهم سلبياً في مستوى المعيشة ، كالادمان على المخدرات او المشروبات الكحولية والقمار ... الخ.

3. قد تضطر بعض الاسر (او الافراد) الى التصرف بمدخراتها او بمتلكاتها لسد الاحتياجات الازمة لتحقيق مستوى معيشي مقبول ، وبذلك لا يعكس الدخل المقدر حقيقة المستوى المعيشي الفعلي . لذلك يست涯 عن مؤشرات الدخل باعتماد مؤشرات الانفاق الاستهلاكي للأسرة وللفرد لمقياس المستوى المعيشي .

ويستفاد من معطيات مسح دخل الأسرة في قياس التفاوت في توزيع الدخول . وقد ازداد الاهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد ان اظهرت العديد من الدراسات ان النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول النامية خاصة ، رافقه زيادة في التفاوت في توزيع الدخول مما يستدعي مراقبة تطور الدخول ليتسنى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة توزيع الدخول بما يضمن زيادة العدالة او تفادي زيادة التفاوت فيه على الاقل. ويستلزم ذلك خطوة اولى اعتماد مقاييس احصائية لقياس (عدالة توزيع الدخول) واهم هذه المقاييس(1) :

1. منحنى لورنزو Lorienz Curve

2. معامل جيني Gini Coefficient

3. معامل كوزنتر Kuzents Coefficient

وسيتم احتساب كل من المقاييس المذكورة باستخدام الجدول الاتي لتوزيع الاسر وتوزيع الدخل حسب فئات دخل الاسرة⁽¹⁾

توزيع الدخل			توزيع الاسر			فئات دخل الاسر
تكرار مجموع صاعد	%	مجموع الدخل	تكرار مجموع صاعد	%	العدد	
1.5	1.5	8.5	6.7	6.7	2	اقل من 50
6.2	4.7	278	16.7	10.0	3	-50
25.2	19.0	1114	46.7	30.0	9	-100
49.3	24.1	1413	73.4	26.7	8	-150
64.8	15.5	906	86.7	13.3	4	-200
69.1	4.3	254	90.0	3.3	1	-250
100.0	30.9	184	100.0	10.0	3	فأكثر من 300
-	100	5861	-	100	30	المجموع

(1) باقر، محمد حسين (1985) "الاساليب الاحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي" - ص 195.

1. منحنى لورنس : هو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول ومنحنى التوزيع الواقعي . وتتلخص خطوات رسم منحنى لورنس بما يأتي :

1. تكوين مربع يمثل محوره الافقى التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لتوزيع الافراد او الاسر حسب فئات الدخل ، اما المحور العمودي فيمثل التكرار المتجمع الصاعد . للنسب المئوية للدخول المتحققة للافراد او للاسر.
 2. عند توفر البيانات المشار اليها فان ما تقوم به هو :
 - أ. تحويل عدد الاسر حسب فئات الدخل الى نسب.
 - ب. حساب التكرار المتجمع الصاعد (ت.م.ص) لتلك النسب.
 - ج. تحويل الدخول المتحققة لكل فئة الى نسب مئوية.
 - د. حساب التكرار المتجمع الصاعد لتلك النسب.
 3. نسقط احداثيات القيم المتناظرة من التكرار المتجمع الصاعد لكل من توزيع الافراد وتوزيع الدخول .
- وكمما مبين في الشكل الآتي :

2. معامل جيني Gini Coefficient

ان منحني لورنس يصور مدى عدالة توزيع الدخول بيانيا ولعرض التعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض.

يمثل هذا المؤشر مساحة الفجوة بين خط المساواة ومحني لورنس مقسوما على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلق والاحتذين العمودي والافقى.

ولغرض حساب معامل جبني نتبع الخطوات الآتية:

1. تكون التكرار المجتمع الصاعد للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئات (الداخلية).
2. تكون عمود يمثل التكرار المجتمع الصاعد ولكن للفئة السابقة وتوضع القيم مقابل العمود السابق.
3. نعتمد عمود النسب المئوية لعدد الاسر او الافراد في الفئة .
4. نطبق القانون الآتى :

:مثال

$W_i (S_i + S_{i-1})$	توزيع الدخل % w	$(S_i + S_{i-1})$	التكرار المجتمع الصاعد للفئة السابقة S_{i-1}	التكرار المجتمع الصاعد للدخل للفترة i	فئات دخل الاسرة
10.05	6.7	1.5	0.0	1.5	اقل من 50
77.0	10.0	7.7	1.5	6.2	-50
142.0	30.0	31.9	6.2	25.2	-100
1959.15	26.7	74.5	25.2	49.3	-150
1517.53	13.3	114.1	49.3	64.5	-200
441.81	3.3	133.9	64.5	69.1	-250
1691.0	10.0	169.1	69.1	100.0	فأكثـر 300
6668.6					

$$G = 1 - \frac{1}{10000} (6668.6) = 0.33314$$

يتراوح قيمة معامل جيني بين (0-1) حيث تشير قيمة الصفر الى العدالة المطلقة . كلما زادت قيمته عن الصفر كلما ابتعد التوزيع الداخلي عن مستوى العدالة المطلقة وهذا يزداد توزيع الدخل سوءاً كلما زادت قيمة معامل جيني حتى يصل الى اسوأ حالاته عندما تصبح قيمة المعامل مساوية لواحد الصحيح . ويلاحظ ان قيمة معامل جيني في كثير من الدول النامية تتراوح بين (0.3-0.5) وفي العراق حسب هذا المعامل خلال الثمانينات وكانت قيمته (0.34) بينما ارتفع خلال التسعينات ليصل (0.40) من الواضح ان لظروف الحصار تاثيرا سلبيا على زيادة سوء توزيع الدخل .

كما لوحظ تقارب قيمة معامل جيني المقاس للمجتمع الحضري والمجتمع الريفي في العراق اذ بلغت قيمة المعامل .

الحضر 0.403

الريف 0.405

ولابد من الانتباه الى ان قيم معامل جيني تختلف باختلاف نوع الفئات المستخدمة ، فاستخدام بيانات فئات دخل الفرد تعطي قيما مختلفة لمعامل جيني مقارنة بالقيم التي يعطيها باستخدام بيانات فئات دخل الاسرة. لذلك ينبغي استخدام نفس النوع من الفئات عند المقارنة بين قيم جيني لازمنة مختلفة او لبلدان مختلفة.

3. معامل كوزنتر (Kuznets Coefficient)

يستخدم معامل كوزنتر لقياس شدة التباين في توزيع الدخول حيث يستخدم هذا المقياس في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الاسر او حسب توزيع الافراد . هناك عدة صيغ لهذا المعامل تعتمد على طول الفئة .

فقد تكون الفئة عشرية أي ان المجتمع مقسم الى فئات عشرية بحسب مستويات الدخل او تكون الفئات خمسية اذا كان طول الفئة خمسة وهكذا .

وفي حالة التبويب العشري فان قيمة معامل كوزنتر تأخذ الصيغة الآتية:

حيث ان d_i هي النسبة المئوية المتحققة من الدخل للفئة العشرية (i) وان $|d_i - 10|$

هي القيمة المطلقة لفرق بين d_i و 10 اذا كان الدخل متحقق بشكل متساو.

عندما يكون توزيع الدخول متساوياً فان كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل

لانها تتضمن 10% من الوحدات (اسر او افراد). وبالتالي فان قيمة $(10 - d_i)$ تكون صفرًا لكافة الفئات ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتر متساوية للصفر. اما في اقصى

حالة من سوء التوزيع للدخل فان كل الدخل يذهب الى الفئة العشرية () الاخرية .

أي ان

$$d_1=d_2=\dots=d_9=0$$

$$d_{10}=100$$

وتكون قيمة المعامل D:

$$D = \frac{|0-10| + |0-10| + \dots + |0-10|}{180} = 1$$

أي ان قيمة معامل كوزنتر تتحصر بين الصفر والواحد ، وكلما زادت قيمته مقتربة من الواحد الصحيح كلما دل على ان التباين في توزيع الدخول اشد ... وبذلك فمعامل كوزنتر يشبه معامل جيني من حيث المدى الذي تراوح فيه قيمته العددية ، ومن حيث دلالته في ان يعكس زيادة التفاوت مع زيادة القيمة العددية للمعامل.

ولكن لابد من الاشارة الى ان قيمة معامل جيني لا تساوي قيمة معامل كوزنتر لنفس المجموعة من البيانات ..

مثال: بعد اعادة ترتيب قيم الجدول رقم () الذي تم بموجبه حساب قيمة معامل جيني ،
لحساب قيمة معامل كوزنترز وعلى النحو الاتي:

$ d_i - 10 $	$d_i - 10$	النسبة المئوية للدخل المتحقق	الدخل	الفئة العشرية
7.1	7.1-	2.9	169	الأولى
5.0	5.0-	5.0	296	الثانية
4.2	4.2-	5.5	340	الثالثة
3.3	3.3-	6.7	391	الرابعة
2.6	2.6-	7.4	435	الخامسة
1.6	1.6-	5.4	490	السادسة
0.3	0.3-	9.7	571	السابعة
0.6	0.6	10.6	621	الثامنة
2.6	2.6	12.6	737	التاسعة
20.9	20.9	30.9	1811	العاشرة
48.2	-	100.0	5866	المجموع

$$D = \frac{48.2}{18} = 0.268$$

يلاحظ هناك سوء في توزيع الدخل ولكنه ليس بالمقدار الكبير . كما ان هذه القيمة تختلف عن قيمة معامل جيني البالغة(0.333).

3.2.2 مؤشر انفاق الاسرة او الفرد

اشرنا فيما سبق ، الى ان مسح الاسر تختص بجميع بيانات عن جانبي الانفاق والدخل.. ان المشاكل التي تثار حول مؤشرات الدخل التي يتم الحصول عليها من مسح الاسر، لاسيما فيما يلاحظ عليها من ان تقديراتها تكون دون مستواها الفعلي.. فالاسر (والافراد) تمثل عموما الى التقليل من واقع مدخلاتها عند الادلاء ببياناتها في مسح الاسر نتيجة التحوف من الضرائب او نتيجة عوامل اجتماعية معروفة (كالحسد مثلا).. وهذا مايدعو الى ان يستعراض عادة عن بيانات الدخل ببيانات الانفاق العائلي ، لاسيما اذا تم جمع مثل هذه البيانات عن الانفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي حيث يفترض من الناحية النظرية ان يقترب مستوى الدخل المتحقق مع مجموع الانفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي.. ومثلاًما تستخدم بيانات الدخل في وصف متوسط الدخل وتوزيعه بين الفئات ،فإن بيانات الانفاق العائلي توفر مؤشرات مماثلة لهذين الاتجاهين إلى جانب تفاصيل الانفاق على مستوى السلع والخدمات المختلفة ، وللفئات الانفاق ايضا، وبذلك يصبح بالامكان الوقوف على المستوى المعيشي للمجتمع في ضوء تلك المؤشرات .

ولعل من اهم الاستخدامات المباشرة لبيانات الانفاق، نمط الانفاق على السلع والخدمات (مجاميع او وحدات) للفئات الانفاقية المختلفة.. التي تعكس طبيعة التصرف بالدخل المتاح على اوجه الانفاق ومنه يستدل على مدى التحسن او التراجع في المستوى المعيشي للاسرة او للفرد كما يلاحظ من الجدول () وذلك باستقراء تفضيلات المستهلكين في اوجه الانفاق ،باتجاه تحقيق مستوى معين من تلبية الاحتياجات المادية المختلفة .

جدول رقم ()

ويكتسب تحليل الانماط الاستهلاكية العائلي اهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي اذ انها تتناول كيفية توزيع مجموع افاق الاسرة او الفرد على مختلف السلع والخدمات بحيث يمكن الوقوف على طبيعة سلوك المستهلكين لاشباع حاجاتهم او رغباتهم لذلك يمكن القول ان الانماط الاستهلاكية تعكس الاسلوب الذي تعتمده الاسر في اختيار نوعية وكمية السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم ورغباتهم (1)، مما يساعد على امكانية وضع اهداف الخطة الاستهلاكية بحيث تسمح بفرض الرقابة على التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة الحقيقي في المجتمع من جهة وتمكن من توجيه العادات الاستهلاكية للفرد والاسرة من جهة اخرى اضافة الى ان دراسة الانماط الاستهلاكية العائليه تساعد في رسم خطة التجارة الخارجية بما يضمن العمل على تلبية حاجة المواطنين من السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية، خاصة ذات المنشأ الاجنبي، وتحقيق سياسة ناجحة لتشجيع وتوجيه الفائض لدى الاسرة نحو الادخار .

ان اغلب الدراسات التحليلية للانماط الاستهلاكية تستخدم في تحليل بيانات الاستهلاك العائلي اسلوب تقدير دوال الاستهلاك واحتساب معاملات المرونة او الميل للاستهلاك اعتمادا على ماتتوفره مسوحات ميزانية الاسرة من بيانات عن افاق الفرد او الاسرة على السلع والخدمات حسب الفئات الدخلية او الانفاقية حيث ان من اهداف احتساب معاملات المرونة تحديد النقطة التي تتحول فيها السلعة من كمالية الى ضرورية او ردئية بشكل اساس اعتمادا على قيم هذه المعاملات.

ومن الاتجاهات الاخرى في تحليل الانماط الاستهلاكية الوصول الى تقدير لمستوى استهلاك الفرد من السلع والخدمات الرئيسة يحقق كفاية المستهلك من حيث الحاجة البايولوجية والتقاليد والاعراف الاجتماعية السائدة . ومن خلال تقدير هذا المستوى يمكن تحديد نسب الاشباع من تلك السلع والخدمات مقارنة بمتوسطات الانفاق الفعلية عليها فاذا

زاد متوسط انفاق الفرد على سلعة معينة من مستوى الكفاية الاجتماعية المقدر دل ذلك على زيادة في اشباع الفرد منها على المستوى الكافي

(1) عبد الله حميد عبد الغني ، انماط الاستهلاك في القطر العراقي-رسالة ماجستير غير منشورة -قسم الاقتصاد -كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد-1980.

والعكس صحيح . وبذلك يعتبر اسلوب تقدير مستوى الكفاية الاجتماعية مفيدا في تأشير مستويات المعيشة ، وبالتالي تحديد اتجاهات الفقر .

أي ان هناك مؤشرات عديدة تستخلص من بيانات الانفاق العائلي على السلع والخدمات ، يستفاد منها في الوقوف على المستوى المعيشي وعلى مدى تحقق مستويات الاشباع من السلع والخدمات . يمكن الاشارة الى اثنين منها وهما مرونات الطلب الداخلية ، ومستويات الكفاية الاجتماعية .

1. مرونات الطلب الداخلية (Income Elasticity of Demand)

تعرف المرونة الداخلية بانها نسبة التغير في الطلب (الاستهلاك) نتيجة التغير في الدخل .
أي ان هذا المقياس يركز في العلاقة بين الاستهلاك والدخل بافتراض ثبات عوامل اخرى كالاسعار -لاسيما وان البيانات المعتمدة في احتساب المرونات الداخلية هي بيانات مقطعية
(cross-section data) تجمع عادة في فترة زمنية قصيرة نسبيا لاتسمح بتغيير كبير في الاسعار او في غيره من العوامل المؤثرة . وبذلك تصبح العلاقة الاتية علاقة صحيحة ومقبولة :

$$E_{ij} = f_i(Y_j) \dots \dots \dots (1)$$

وتعبر E_{ij} عن مقدار اتفاق المستهلك j على السلعة i ، بينما تعبر Y عن دخل المستهلك
(j) عبر عنه بمجموع اتفاقه على السلع والخدمات فاذا تم التعبير عن العلاقة (1) بدلالة
المتوسطات فان

$$E_i = f_i(Y) \dots \dots \dots (2)$$

حيث E_i متوسط اتفاق الفرد على السلعة i او المجموع السلعة i
 Y متوسط اتفاق الفرد الكلي
وباستخدام العلاقة (2) فان المرونة الداخلية ستكون :

$$n_i = \frac{dE_i}{E_i} \Big/ \frac{dY}{Y} \dots \dots \dots (3)$$

أي نسبة التغير في الانفاق على السلعة i الى نسبة التغير في الدخل وتصنف السلع ،من
وجهة نظر المستهلك ، في ضوء قيم المروونات الداخلية كالاتي :
سلع كمالية اذا كانت قيمة المرونة اكبر من الواحد
سلع ضرورية اذا كانت قيمة المرونة اقل من الواحد
سلع رديئة اذا كانت قيمة المرونة سالبة

وتزداد رغبة المستهلك في اشباح حاجته من السلع الضرورية قبل السلع الكمالية .. لذلك
فإن اية زيادة في دخل المستهلك تتحقق له المرونة في الانتقال إلى سلع لم تكن تحظى
باولوية اهتماماته (أي تلك السلع التي تكون قيم معاملات المرونة ازاءها اكبر من
الواحد). ويمكن الاستدلال إلى مستوى معيشة الفرد ، او مدى ابعاده عن حافة الفقر في
ضوء المعابر الآتية:

1. كلما زادت عدد المروونات التي تزيد قيمها عن الواحد (المجموعة معينة من السلع
والخدمات) ، كلما دل على انخفاض المستوى المعيشي للفرد والعكس صحيح.

2. كلما انخفضت قيم المرونات الداخلية كلما عكست تحقق مستوى أعلى من الاشباع من السلع والخدمات .

غير ان احتساب المرونات لا يتم بالسهولة التي عكستها العلاقة (3) المبنية على اساس العلاقة الخطية البسيطة (2) . لأن تلك العلاقة تفترض ان أي تغير في الدخل يقابلة تغير متناسب في الانفاق عن السلعة بعلاقة ثابتة .. غير ان قبول هذا الافتراض لا يحصل لكل انواع السلع والخدمات ، فهناك سلع يزداد الانفاق عليها بنسبة أعلى من غيرها مع كل زيادة في دخل المستهلك (وهي السلع الكمالية) ، وهناك سلع تكون الزيادة في الانفاق عليها أقل من نسبة الزيادة في الدخل نفسه (وهي السلع الضرورية) . وهكذا تتعدد اوجه التغير في نمط الاستهلاك مع كل نوع من انواع السلع . لذلك تستخدم الصيغ المختلفة لدوال انجل⁽¹⁾ جدول رقم () للوصول الى صيغة مناسبة لاحتساب المرونة الداخلية لكل سلعة او لكل مجموعة سلعية .

جدول رقم ()

وقد تم احتساب المرwonات الداخلية لمجاميع السلع والخدمات في العراق لسنة 1988 كما يعكسها الجدول رقم ()

(1) هي دوال

جدول رقم ()
صيغ دوال انجل

	M.P.C.	الصيغة الرياضية(*)	النوع
			1. الدالة الخطية (L)
			2. الدالة اللوغارتمية المزدوجة (D.L)
			3. الدالة نصف اللوغارتمية (S.L)
			4. الدالة المعكوسة (I)
			5. الدالة اللوغارتمية المعكوسة (L.I)
			6. الدالة اللوغارتمية واللوغارتمية المعكوسة (L.L.I)
			7. الدالة نصف اللوغارتمية النسبية (**(R.S.L))

			الدالة اللوغارتمية الطبيعية (L.N)
--	--	--	--------------------------------------

(*) اللوغارتم المستخدم في هذه الدراسة هو اللوغارتم الطبيعي (لأساس e)
 (*) P هو تكامل دالة () و Z هو الأحداثي الراسي لها ، K هو مستوى الاشبع من الاستهلاك t هو متغير معنوي

جدول رقم ()

مقارنة المرونة الانفافية لمجاميع السلع والخدمات في الحضر والريف بين عامي 1979 و 1984، الفصل الرابع

تصنيف المجموعات	قيمة معامل المرونة	الدواال المختارة	المجموعات السلعية
ضرورية	0.65	الدالة اللوغارتمية- المعكوسة اللوغارتمية	المواد الغذائية
شبه ضرورية	0.93	الدالة الخطية	الدخان والمشروبات الكحولية
شبه ضرورية	0.97	الدالة نصف اللوغارتمية	الملابس والأقمشة والاحذية
كمالية	1.21	الدالة الخطية	الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية
كمالية	1.14	الدالة اللوغارتمية المزدوجة	الإيجار الاجمالي والوقود والطاقة

كمالية	1.38	الدالة اللوغارتمية المزدوجة	النقل والمواصلات
كمالية	1.30	الدالة الخطية	الترفيه والتعليم والثقافة
شبه ضرورية	0.96	الدالة نصف اللوغارتمية	السلع والخدمات الصحية والطبية
كمالية	1.30	الدالة اللوغارتمية المزدوجة	سلع وخدمات متنوعة

ضرورية	0.56	- الدالة اللوغارتمية- المعكوسة اللوغارتمية	المواد الغذائية
شبه ضرورية	0.83	الدالة الخطية	الدخان والمشروبات الكحولية
شبه ضرورية	0.95	الدالة نصف اللوغارتمية	الملابس والأقمشة والاحذية
كمالية	1.025	- الدالة اللوغارتمية- المعكوسة اللوغارتمية	الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية
كمالية	1.20	- الدالة اللوغارتمية- المعكوسة اللوغارتمية	الإيجار الاجمالي والوقود والطاقة
كمالية	1.20	لـ الدالة اللوغارتمية المزدوجة	النقل والمواصلات
كمالية	1.10	الدالة الخطية	الترفيه والتعليم والثقافة
شبه ضرورية	0.88	لـ الدالة اللوغارتمية	السلع والخدمات الصحية

والطبية	المزدوج		
سلع وخدمات متنوعة	الدالة الخطية	1.30	كمالية

2.مستويات الكفاية الاجتماعية

لقد استخدم مبدأ ايجاد ميزان الكفاية الاجتماعية (Social adequacy budget) لأول مرة من قبل وزارة العمل الامريكية (USDL) بهدف تقدير الكلفة اللازمة لابقاء اسرة ذات تركيب معين عند مستوى كفاية معيشية تحقق المستويات السائدة لما هو ضروري من النواحي الصحية، فاعالية الشخص، رعاية الاطفال ،والمساهمة في النشاطات الاجتماعية ولايقصد بهذا المفهوم ميزانية كافية ، كما لا يقصد بها ميزانية ترف. وعندما توصف الميزانية بانها تتحقق الحد الادنى الضروري فان المقصود بكلمة ضروري ،هو مايضمن تحقيق الاحتياجات التقليدية والمتطلبات الاجتماعية بالإضافة الى الاحتياجات البايولوجية . كما وانها تمثل مايصر الفرد على امتلاكه وبخلافه فانه يشعر بالحرمان . ان مستوى الكفاية الاجتماعية للسلع والخدمات يتغير مع تغير الظروف البيئية او تغير الزمن او الفئات السكانية بشكل عام . كما ان عملية تقديره تتخطى على صعوبة اساسية تكمن في ان (مايعتبر كافيا اجتماعيا مرتبط بالحكم الشخصي وبوجهة النظر التي تعالج بها مسألة الكفاية الاجتماعية . اذ ان مستوا معينا

(1)تم ترجمة هذا البحث (يتصرف) عن :

Bakir , M.H.The development of the level of living in Iraq,
ph.D.thesis(1979) p.p310-319.

والاستعانة باطروحة الماجستير للسيد عبد الهادي فاضل والموسومة (الإنفاق الاستهلاكي العائلي على المواد الغذائية).

من الاستهلاك لسلعة ما قد يكون كافيا من ناحية الحاجات البايولوجية ، بينما تعتبر مستويات اعلى من الاستهلاك من حيث الكمية او النوعية ضرورية لاناس ينتمون الى شرائح اقتصادية واجتماعية معينة . لذلك فان من الضروري التحديد بشيء من التفصيل مستوى ونوع المادة الاستهلاكية التي تعتبر كافية اجتماعيا ، وهذا ليس بالامر السهل طالما انه يتطلب تحديدات تفصيلية عن الاستهلاك والتي ترتبط بالاحكام الشخصية الى حد كبير . ومع ذلك فان هذا الامر ليس صعبا الى الحد الذي لا يمكن التغلب عليه نظرا لامكانية ازالة الكثير من الاعتراضات من خلال استخدام المعايير العلمية وحكم المجتمع كما تعكسه العادات الاستهلاكية.

ان المعيار العلمي يمكن استخدامه لبعض المواد عندما يكون بالامكان تقدير مستوى الاستهلاك المطلوب علميا كما في المواد الغذائية ، اذ يكون بالامكان التحديد العلمي لحاجة الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والفيتامينات والمعادن... وعلى اساس هذه الكميات فان الكفاية الاجتماعية تتمثل في تحقيق او اشباع تلك الكميات من جهة وتناسبها مع العادات الغذائية للمجتمع من جهة اخرى ، الا ان هذا المعيار العلمي موجود لعدد محدود من المواد غير الغذائية ذلك لان اكثرا من المتطلبات الاجتماعية والسيكولوجية مهمة ، بل واكثر اهمية من المتطلبات الفيزياوية . وعلى اية حال فان العلاقة بين الكميات المستهلكة والتغير في الدخول تعطي عدة امكانيات لتقدير مستوى الكفاية الاجتماعية بشكل اكثرا موضعية ، ذلك ان التقديرات تعتبر موضعية كلما كان بالامكان استقامتها على اساس السلوك الاستهلاكي الواقعى الماخوذ للمجتمع من بين عدة مجتمعات للنماذج الاستهلاكية لمختلف مستويات الدخول .

طرق تقدير مستوى الكفاية الاجتماعية :

اشرنا في انفا الى ان اولى المحاولات في تقدير مستويات الكفاية الاجتماعية تلك التي قامت بها وزارة العمل الامريكية ودراسات (Gleason) (1968) وقد ارتبط اسلوب احتساب او تقدير هذه المستويات (بتحديد النقطة التي تبدا فيها نسبة الكميات المشتراء من السلع بالانخفاض عند المقارنة مع نسبة التغير في الدخل وتفترض هذه الطريقة، وبدها من مستويات الدخول المنخفضة، ان كل زيادة ثابتة في الدخل ترافقها زيادة متصاعدة في الكميات المشتراء كلما سعي المستهلك للوصول الى مستوى الكفاية الاجتماعية ، وبعد ان تصل نسبة الاستهلاك الحدي الى قمتها تبدا الزيادة في الكميات المشتراء بالتناقص مع كل زيادة ثابتة في الدخل حيث تعكس هذه المرحلة انخفاض الرغبة في الحصول على المزيد من السلع والخدمات المطلوبة مما يعتبر مؤشرا لتحقق مستوى الكفاية الاجتماعية

(1) باقر، د.محمد حسين ، اسماعيل ، مهدي محسن : دراسة استخدام الاساليب القياسية في تحليل الاستهلاك العائلي -وزارة التخطيط-دراسة رقم 1984/168.

غير ان هذه الطريقة تعتبرها الكثير من نقاط الضعف(1). ولقد قام الدكتور محمد حسين باقر بتطوير واقتراح ثلاث طرق لتقدير مستوى الكفاية الاجتماعية تشير الى طريقتين منها والى اسلوب المعتمد في عملية التقدير.

1.طريقة نسبة الاستهلاك الحدي: (MCR)

لتحديد مستوى الكفاية الاجتماعية فان قيمة MCR يتم تقديرها من خلال توفيق دالة لها نهاية عظمى ، أي ان :

$$\frac{dE}{dY} = F(Y).....$$

هي دالة محدبة (Covrex)

ومن امثلة هذه الدوال ، الدالة التربيعية Quadratic function والدالة نصف اللوغارتمية النسبية (RSL) (لاحظ الشكل رقم (1)) ونظرا لكفاءة

الدالة الاخيره ولان الدالة التربيعيه غير ناجحة لاغلب الحالات وغير محققه لشروط طريقة (MCR) . وتعطي تقديرات عاليه لانفاق الكفاية الاجتماعيه وبشكل غير معقول بسبب الشكل الصارم والمتماطل لهذه الدالة لذا سنتناول الدالة نصف اللوغاريتميه النسبية لتوفيق العلاقة بين قيم (MCR) والانفاق الكلي . يتم الحصول على مستوى الكفاية الاجتماعيه عند نقطة من الدخل تتحقق اخر

(1)Bakir, M, H.,The development of the Level of Living in Iraq ,
unpublished Ph.D dissettation, 1979.

شكل رقم (1)

الدالة نصف اللوغاريتمية النسبية لتمثل تغير الانفاق على السلع والخدمات بتغير الدخل .

(*)الرمز يشير الى معامل المرونة .

زيادة متضاعده في الانفاق على السلعة مع زيادة الدخل (أي النقطة التي تبدأ بعدها نسبة الزيادة في الانفاق بالتناقص مع كل زيادة في الدخل) ويتم التعبير عن ذلك رياضياً بإيجاد المشتقه الاولى للدالة ومساوتها للصفر . (الممثل وصول المنحني الى اعلى نقطة له) بشرط ان تكون فيه المشتقه الثانية سالبة (تعكس تناقص الزيادة في الانفاق مع زيادة الدخل) ، أي :

$$\frac{d}{dY} \left(\frac{dE}{dY} \right) = 0 \\ \frac{d_2}{dY^2} \left(\frac{dE}{dY} \right) < 0$$

ومن خلال اجراء الاستدقة الرياضي لتقدير مستوى الكفاية الاجتماعيه باعتماد الدالة نصف اللوغاريتمية النسبية فان عملية التقدير تبدأ من تقدير معلمات تكامل الدالة المذكورة التي تتخذ الصيغة الآتية :

$$E = A = BY^2 + CY^2 \log Y$$

ويقدر مستوى الكفاية بموجب المعادلة (1) :

$$SAL = A - 1.5 \times C \times (\exp - 2(\frac{B}{C} + 1.5)) \dots \dots \dots (1)$$

شرط ان :
 $c < n$

(1) Bakir, M.H. op,cit.,p.p315-317.

وبعبارة اخرى فاننا سنقوم بتقدير معادلة الانحدار بين متوسط الانفاق على السلعة (E) كمتغير تابع وبين قيم (مربع الدخل) ومربع الدخل مضروبا باللوغاريتم الطبيعي له كمتغيرات مستقلة ، ثم نحسب مستوى الكفاية بموجب الصيغة (1) حيث تمثل A و B و C معلمات النموذج المقدر .

2. طريقة متوسط الاستهلاك :

تستخدم هذه الطريقة نسبة متوسط استهلاك المادة الى الانفاق الكلي بدلا من نسبة الاستهلاك الحدي التي اعتمدناها في اشتقاق SAL بالطريقة السابقة . تفترض هذه الطريقة ان نسبة الاستهلاك الى الانفاق تزداد مع زيادة الانفاق الكلي الى ان تصل اعلى نقطة لها ثم تبدأ بالانخفاض بعد تلك النقطة .

ونظرا لما تتمتع به الدالة النسبية نصف اللوغارتمية المعاكسة (Ratio Semi-Log) من مزايا ايجابية عديدة يجعلها مناسبة لتقدير مستوى الكفاية الاجتماعية فقد تم استخدامها في هذه الطريقة :

$$E = A + B \log Y + \frac{C}{Y}$$

وان تقدير مستوى الكفاية الاجتماعية يتم وفق الصيغة الآتية : (1)

$$SAL = C \left(\frac{A}{B} + \log \frac{C}{B} + 1 \right) \dots\dots (2)$$

(1) Bakir, M.H. op,cit.,p.p315-317.

شرط ان:

$$C < 0, B < 0$$

وهذا يعني من الناحية العملية تقدير معادلة انحدار بين متوسط الانفاق مقسوما على الدخل $\frac{E}{Y}$ (كمتغير تابع وبين كل من اللوغاريتم الطبيعي للدخل (Log Y) ومقولبه -) - كمتغيرات مستقلة . ويتم احتساب مستوى الكفاية باعتماد المعلمات المقدرة A و B و C حسب الصيغة (2) اعلاه.

(1) Bakir, M.H. op,cit.

3.3 مقياس فقر القدرات

3.3.1 مفهوم المقياس

مقياس فقر القدرات هو دليل مكون من ثلاثة مؤشرات تمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقصا في القدرات في ثلاثة ابعاد رئيسة من ابعاد التنمية البشرية هي :
1. الجانب الصحي في التنازل المأمون ويقاس هذا البعد بالنسبة المئوية للولادات التي تحدث بدون اشراف طبي لکوادر صحية مدربة.

2.الحياة الصحية في ان ينعم المرء بتغذية جيدة صحية :ويقاس هذا بعد بالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

3.جانب التعليم والمعرفة :ويقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية للنساء الاميات الالتي تبلغ اعمارهن 15 عاما فاكثر.ان الاختلاف بين هذا المقياس ودليل التنمية البشرية (HDI) واضح،في حين يهتم الدليل (HDI) بوصف مستوى متوسط لقدرات الافراد بدلالة مؤشرات تتعلق بالصحة والتعليم والدخل ،فإن مقياس فقر القدرات (CPI) يركز على افتقار الافراد الى قدرات تتصل بجوانب لا تصل بالدخل مباشرة ، إنما بثمار التنمية واثرها في صحة الافراد وفي مستوياتهم التعليمية . لذلك فإن قيمة دليل التنمية البشرية المرتفعة لا تعني بالضرورة ان تقابلها قيمة مرتفعة لمقياس فقر القدرات الا اذا تركت ثمار التنمية اثارها الايجابية في جانب الصحة والتعليم مقاسة بالابعاد التي سبقت الاشارة اليها. وتعتمد لتحديد مستوى مقياس فقر القدرات معايير تستند الى التعريف الدولي الموحد لكل متغير من المتغيرات المذكورة (أي نقص الوزن ، وعدم توفر موظفي صحة مدربين ،ومستوى امية النساء)..

ان اختيار المؤشرات ،على الرغم من اهميتها ،لاتعني انها مقاييس وحيدة لفقر القدرات ،فما زال هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن تصميمها في قياس فقر القدرات لاسيما تلك المرتبطة بجوانب صحة الاطفال ،مثل نسبة الاطفال المولودين حديثا ناقصي الوزن، نسبة الاطفال الملحقين ضد الامراض ،نسبة النساء المحسنات ، ... الخ.

ان الاساس في التركيز على جانبي الصحة والتعليم يعود الى ان المتغيرات الثلاثة المعتمدة في مقياس فقر القدرات تغطي مساحة واسعة في دلالات ابعاد التنمية البشرية . فاللوقوق على جانب خدمات الصحة الانجابية يمثل دليلا ماديا مباشرأ لتقديم مستوى الخدمات الصحية بوجه عام . فعندما تخضع المرأة الحامل للاشراف الطبي عند الولادة فانما يشير ذلك الى امتداد الخدمات الصحية العامة لمفاصل متشعبه في مجمل الحياة الصحية .. أي انها تعني ضمنا توفر الخدمات الصحية بقدر مقبول . وان حرمان المجتمع

من امكانية حصول الولادات تحت أي نوع من انواع الاشراف الطبي المناسب ،يعنى تخلفا في مفاسيل الخدمات الصحية وعدم ارتقائهما لمستوى يؤهلها لتعكس قدرة المجتمع - بمؤسساته وكياناته - على رفع مستوى التنمية البشرية اما مؤشر الاطفال ناقصوا الوزن فهو يعكس جانبي التغذية والصحة ،فكما زادت المعاناة في هذا الجانب كلما عكست نقصا في القدرات ،وكما اشرت زيادة في الحرمان ،ويستدل من اعتماد النسبة المئوية للنساء اللواتي يبلغ اعمارهن 15 عاما فاكثر ولا يستطيعن القراءة والكتابة الى تقدير حالة الفقر العامة في البلد . فللتعليم ،كما هو معروف ،اثر مضاعف وقوي على رفاه الاسرة وعلى مستوى التنمية البشرية العام في المجتمع .

فعندما تتعلم المرأة القراءة والكتابة تتحقق معدلات الخصوبة وتحسن صحة الرضع والاطفال ويزيد المستوى التعليمي للاطفال وتحسن الحالة التغذوية للاسرة المعيشية وكذلك حالتها من الناحية الثقافية العامة.

3.2.2 صيغة احتساب مقياس فقر القدرات

بحسب مقياس فقر القدرات ،بایجاد الوسط الحسابي للمتغيرات الثلاثة كما يأتي :

$$P = \frac{p_1 + p_2 + p_3}{3}$$

حيث

P : قيمة مقياس فقر القدرات

p_1 : النسبة المئوية للولادات التي تتم دون اشراف صحي الى مجموع الولادات.

p_2 : النسبة المئوية للاطفال دون الخامسة من العمر (0-4 سنوات) الذين يعانون من نقص في الوزن الى مجموع الاطفال في الفئة العمرية المذكورة .

p_3 : النسبة المئوية لعدد الاناث الاميات (من عمر 15 عاما فاكثر) الى مجموع الاناث للاعمار المذكورة.

ان هذا المقياس ،يعاني من مسالة الاوزان المتساوية للمتغيرات الثلاثة ،وكما هو معتمد ايضا في احتساب دليل التنمية البشرية (HDI). فلو ان دولة ظهرت فيها النسب الآتية للمتغيرات الثلاثة :

$$p_1=45\%$$

$$p_2=20\%$$

$$p_3=10\%$$

$$P = \frac{45 + 20 + 10}{3} = 25$$

فإن مقياس فقر القدرات

يعني ان 25% من الناس يعانون من حرمان فيما يتعلق بالابعاد الثلاثة ،دون الالتفات الى الفروق النسبية الواضحة في مستويات الحرمان في كل بعد من الابعاد المذكورة. غير ان اعتماد كل بعد من الابعاد ،كتعلم المرأة او التغذية يمكن واضعي السياسات من توجيه تدخلاتهم على نحو اكثر فاعلية ،باعتماد سياسة الاولوية في وضع الحلول والمعالجات لمشاكل الحرمان .

التنمية البشرية 3.4 مقياس الفقر البشري (hpi)Human Poverty Index يركز الرقم القياسي للفقر البشري على الحرمان في اطار ثلاثة من عناصر الحياة البشرية وهي:

1. الحرمان من التمتع بالعمر الطويل ويقاس من خلال النسبة المئوية للافراد الذين لايعيشون الى سن (40) سنة (P₁) .

2. الحرمان من فرص التعليم ويقاس بالنسبة المئوية للافراد البالغين الذين لايرغبون القراءة والكتابة (P₂) .

3. الحرمان من مستوى العيش اللائق P₃ وهذا المقياس مركب يتكون من :

أ.النسبة المئوية لمن لاتتوفر لهم مياه شرب (أمانة) P₃₁

ب.النسبة المئوية لمن لاتتوفر لهم خدمات صحية P₃₂

جـ. النسبة المئوية للاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن P_{33} .
 ان الصفة المشتركة لهذه المقاييس الفرعية هو انها تقيس الحالة السلبية في المجتمع
 ، ويحسب لها المتوسط البسيط :

$$P_3 = \frac{P_{31} + P_{32} + P_{33}}{3}$$

ومقياس الفقر البشري ما هو الا المتوسط الحسابي للتغيرات الثلاثة P_1, P_2, P_3 ، أي:

$$HPI = \frac{P_1 + P_2 + P_3}{3}$$

قدرت النسبة المئوية للافراد الذين لا يعيشون الى سن الاربعين في احدى الدول العربية بـ(16.6%) ، والنسبة المئوية للافراد البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة بـ(49.5%) ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم مياه شرب مأمونة وخدمات صحية بـ(21%) و (1%) على التوالي كما قدرت النسبة المئوية للاطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن بـ(9%).

المطلوب حساب مقياس الفقر البشري :

P_1	P_2	P_{31}	P_{32}	P_{33}
16.6	49.5	21	1.0	9.0

$$P_3 = \frac{P_{31} + P_{32} + P_{33}}{3} = \frac{21+1.0 +9.0}{3} = 10.33$$

3

$$HPI =$$

$$HPI = 34.8\%$$

3.2.3 مؤشرات التغذية

نظراً لأهمية الغذاء وعلاقته المباشرة في تنمية الفرد وتنشئته سلباً أو إيجاباً، يقاس مستوى المعيشة أحياناً بدلالة المستوى التغذوي لافراج المجتمع ، من خلال تقويم حصة الفرد من المواد الغذائية التي يمكن دراستها من زوايا مختلفة منها :

1. حصة الفرد من الإنفاق العائلي على المواد الغذائية : وهو ماتم التطرق اليه في الجزء السابق .. حيث يجري التأكيد على نسبة ما ينفقه الفرد من المواد الغذائية وعلى قيمة هذا الإنفاق .. الا ان النظرة الى هذا المؤشر ينبغي ان تقترب باتجاهين مختلفين :
 - أ. ان زيادة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية الى مجموع اتفاقه الاستهلاكي تعكس تدني مستويات الاشتراك من السلع والخدمات غير الغذائية وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي.
 - ب. ان زيادة قيمة ما ينفق على المواد الغذائية يعكس أحياناً سيادة النمط التبذيري في الإنفاق على المواد الغذائية دون ان يقترن ذلك بالضرورة بزيادة القيمة التغذوية للمواد المستهلكة من الغذاء.

ويلاحظ ان نسبة اتفاق الفرد على المواد الغذائية في الدول التي سجلت مستويات مرتفعة في مقاييس التنمية البشرية تكون منخفضة لازديداً عن (20%) وتقل كثيراً عن نسب اتفاق

الفرد المسجلة في الدول ذات مستويات التنمية البشرية المنخفضة والتي تزيد عن (50%) .. اذ ان تخصيص نصف المدخلات على الغذاء تعني ان يتحدد مجموع الانفاق على كل السلع والخدمات الاخرى بالنصف الثاني من المدخلات فتتحفظ تبعاً لذلك قدرات الفرد على تحقيق مستوى معيشي مناسب .

2. حصة الفرد من الاغذية :

يعتبر مسح الاستهلاك الغذائي جزءاً من مسح الاسر ، وهو يختلف عن مسح الانفاق العائلي .. يهتم مسح الانفاق بجميع بيانات انفاق الاسرة على السلع والخدمات ؛ أي ماتحصل عليه الاسر من السلع او الخدمات بطريقة الشراء النقدي او العيني او ماتحصل عليه من خلال الهبات او المساعدات ... الخ ،بعض النظر عن طريقة الاستفادة من تلك المواد . وتشكل المواد الغذائية التي تستريها الاسرة وتحصل عليها سواء اتم التعبير عنها بقيمتها النقدية ، ام بكميتها – اداة الوصف والتحليل جدول رقم () . اذ للوصول الى تقدير القيمة التغذوية للمواد الغذائية بالاستفادة من مؤشرات مسح الانفاق العائلي يجري التعبير عن حصة الفرد من كل مادة من المواد الغذائية .

ان هذا النوع من الوصف والتحليل يتصرف بجانبين مختلفين ، او لا: انه سهل الحساب لا يتطلب سوى توفير بيانات متوسط حصة الفرد من المواد الغذائية . ومن ثم التعبير عن تلك الحصة بدلاله العناصر التغذوية الاساسية (السعرات ، البروتين ، الدهون ، الفيتامينات .. الخ) ، باعتماد جدول التركيب التغذوي (ملحق رقم) . فإذا ما جمعت كميات السعرات الحرارية لكل المواد يتم الحصول على تقدير حصة الفرد من السعرات الحرارية وبالطريقة نفسها يتم حساب حصة الفرد من العناصر التغذوية الاخرى جدول رقم () *

(*) الملحق من جدول التركيب التغذوي س4 وس17.

ثانياً: ان هذا النوع من الوصف يتسم بالعمومية ،ويكون مضلاً احياناً لاسباب عديدة منها انه يعتمد على الكميات الغذائية المشترأة بشكلها الخام ، وليس الكميات المعدة للاستهلاك المباشر، أي الاغذية باصناف تناولها المختلفة .. كما انه يتعامل مع حصة الفرد بغض النظر عن عمره وجنسه وموقعه الاجتماعي في الاسرة.

لقد ظهر اسلوب اعتماد بيانات الاستهلاك الغذائي (البيانات التغذوية) كبديل مناسب لحصة الفرد من المواد الغذائية بشكلها الاولى (الخام). حيث توفر مسوح الاستهلاك الغذائي بيانات تفصيلية عن الكميات المستهلكة والتالفة من الاغذية المختلفة جدول رقم () يمكن اعتمادها في حساب العناصر التغذوية بالطريقة ذاتها التي اشرنا اليها فيما سبق من هذا الجزء .ومن معطيات حصة الفرد من العناصر التغذوية يقيم مستوى التغذية ودرجة سوءها،يتصف هذا الاسلوب بالعمومية ،لأنه يعتمد على تقدير حصة الفرد من الاغذية من خلال حساب المتوسطات من استهلاك الاسرة من الاغذية ،لذلك يستعرض احياناً عن بيانات الاستهلاك الغذائي الاجمالي بالتجزئة على مستوى فئات الافراد(بدلالة الجنس ، او العمر ، ...)(الخ.

ومن امثلة هذا النوع من البيانات بيانات تغذية الطفل،اذ يتم الوصول الى مؤشرات سوء التغذية من خلال مسوح متخصصة ،سيشار اليها في الفصل اللاحق .ويعرض الجدول رقم () نموذجاً لمؤشرات سوء التغذية للأطفال دون سن الخامسة.

3. حصة الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك :

تواجده بعض الدول صعوبات في تنفيذ مسوح اسرية تساعد في اعداد تقديرات مؤشرات المستوى المعيشي وحالة الفقر لاسيما المرتبطة بالانفاق الاستهلاكي او الاستهلاك الغذائي ،وبهدف الوصول الى مؤشرات تتعلق بالجوانب المذكورة تجري الاستفادة من معطيات الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد القومي للوصول الى حصة الفرد من المواد

الغذائية . فالميزان السلعي لايّة سلعة هو عرض رقمي موجز لاوجه الموارد المتاحة من كل مادة في جانب ولاوجه الاستخدامات المختلفة في جانب اخر.

ملحق رقم () العناصر الغذائية في الكيلوغرام الواحد من المواد الغذائية الرئيسية

المادة الغذائية	السعرات	البروتين غرام	الدهون غرام
الذرة ومنتجاتها			
الذرة الصفراء	3510	94	42
نشا	3620	5	2
خبز الذرة	3680	78	26
البقوليات			
فاصولييا يابسة	3490	226	16
باقلاء يابسة	3540	250	18
حمص	3760	192	62
طحين حمص	3680	201	66
عدس	3510	237	13
لوببا يابسة	3530	271	12
ماش	3760	80	15
هرطمأن	3700	152	35

			اللوزيات
541	186	6430	لوز لب
270	93	3210	لوز مع القشر
644	150	7040	جوز لب
290	67	3170	جوز مع القشر
300	35	3470	جوز هند لب
538	200	6370	فستق لب

ملحق رقم () العناصر الغذائية في الكيلوغرام الواحد من المواد الغذائية الرئيسية

المادة الغذائية	فيتامين مايكروغرام A	فيتامين ملغرام B ₁	فيتامين ملغرام B ₂	فيتامين ملغرام C	كالسيوم ملغرام	حديد ملغرام
الذرة ومنتجاتها						
ذرة الصفراء	140	4.3	1.00	صفر	90	25
نشا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البقوليات						
فاصولييا يابسة	-	5.4	1.9	30	860	76
باقلاء يابسة	80	5.3	3.0	صفر	770	60
حمص	70	4.6	1.6	10	1340	73
طحين حمص	30	4.6	1.6	-	1340	73
عدس	80	4.6	3.0	40	680	70

54	1280	صفر	1.1	3.0	-	لوببا يابسة
20.5	1440	-	2.1	2.7	-	ماش
13.5	1130	صفر	1.3	6.0	-	هرطمان
104	12000	صفر	2.5	9.8	صفر	سمسم
						اللوزيات
44.0	2540	صفر	6.7	2.5	صفر	لوز (لب)
22	1270	صفر	3.3	1.2	صفر	لوز مع القشر
21	830	30	2.0	4.0	30	جوز (لب)

جدول ()

المتوسط اليومي لحصة الفرد

جدول رقم ()

حصة الفرد والقيم المقدرة

جدول رقم ()

*مؤشرات سوء التغذية للأطفال دون الخامسة في العراق لسنة 1999 (%)

سوء التغذية الحاد (فقدان الوزن)	سوء التغذية المزمن (التقرم)	سوء التغذية العام (نقص الوزن)	الخصائص الرئيسية البيئة
9.9	19.6	20.9	حضر

8.6	21.7	21.9	ريف	
10.0	20.8	21.6	ذكور	
8.7	20.1	21.1	اناث	
9.7	22.2	22.4	غير متعلمة	
8.6	21.8	21.9	تعليم ابتدائي	الجنس
9.6	18.6	20.3	تعليم ثانوي	
10.4	13.3	17.3	تعليم جامعي	تعليم الام

*Ministry of Healthy and Unicef /Iraq (1999) "Nutritional Status Survey at Primary Health Centres During Polio National Immunization Days (PNID) in Iraq.

أي انها كشف احصائي او تخطيطي يوضح فيه مصادر السلعة المحددة الاوصاف واستخداماتها وذلك خلال فترة زمنية محددة ، غالباً ما تكون سنة . جدول رقم () . ومن جانب الاستخدامات تؤخذ الكمية المتاحة للاستهلاك العائلي لكل مادة غذائية وتقسم على عدد افراد المجتمع ، فيتم الحصول على متوسط حصة الفرد من تلك المواد .. ويجري التعامل مع حصة الفرد من المواد لنقدير حصة الفرد من العناصر التغذوية المختلفة بالطريقة التي اشرنا اليها فيما سبق . جدول رقم () لسنة () .

جدول () الموازين السلعية

جدول ()
الموازين الغذائية

نخلص مما سبق ان التعبير عن الكميات الغذائية المستهلكة بدلالة القيم الغذائية ، ايا كانت طريقة الحصول على الكميات الغذائية او تقديرها ، يتم باعتماد الخطوات الآتية:

1. اعداد قوائم تتضمن متوسط الكميات التي يستهلكها الفرد يوميا من مختلف الموارد الغذائية.

2. اسقاط نسبة تلف من كل مادة غذائية على وفق التوصيات المعتمدة .

3. اعتماد المتوسط الصافي من الكميات المستهلكة للتعبير عنه بشكل سعرات حرارية وبروتين ودهون اعتمادا على الموصفات التي تعدتها معاهد بحوث التغذية المتخصصة ، والخاصة ببيان مقدار ماتحويه كل مادة غذائية من هذه العناصر (*).

من امثلة ذلك:

Food Composition ; Tables for use in the Middle East , prepared by P.L. Pellet and Sossay Shadrevian , American University of Beirut, 1970.

4. بعد جمع حصة الفرد من كل عنصر من العناصر المذكورة يتم اجراء تخفيض لنسبة تلف اخرى (قدرها 10%) كفضلات طعام .

والجدول رقم () يعرض نموذجاً للمؤشرات المقدرة من حصة الفرد العراقي من العناصر الغذائية لسنة 1984، ومنه يلاحظ وجود تقارب نسبي بين تلك المؤشرات المقدرة من مصدري الموزاين الغذائية ومسح الانفاق العائلي، اذ ان مصدر الموزاين الغذائية يعتمد على معطيات الموزاين السلعية للمواد الغذائية من واقع الحسابات القومية ، التي سبقت الاشارة اليها، في حين يعتمد المصدر الثاني على معطيات مسح الانفاق العائلي ، حيث يتم تدوين كميات الانفاق على المواد الغذائية بشكل مباشر من قبل الاسر.

جدول رقم (2)

مؤشرات القيم الغذائية للفرد العراقي لسنة 1984 بحسب مصدري الموزاين الغذائية
والانفاق العائلي

مسح الانفاق العائلي			الموزاين الغذائية			المادة
دهون (غرام)	بروتين (غرام)	سعرات (عدد)	دهون (غرام)	بروتين (غرام)	سعرات (عدد)	
10.71	63.53	1922	9.2	65.7	1934	الحبوب
-	-	-	-	0.4	18	الجذور والدرنات
-	-	522	-	-	296	السكر والعسل
0.85	4.45	75	1.0	4.2	73	البقوليات
0.46	2.36	68	0.7	3.7	105	الخضروات

0.20	0.46	47	0.8	1.2	145	الفواكه والتمور
7.72	9.94	112	6.8	10.2	104	اللحوم ومنتجاتها
1.33	1.48	18	1.4	1.6	20	البيض
0.22	1.43	8	0.7	1.6	14	الاسماك
7.99	6.09	129	5.8	5.6	101	الحليب ومنتجاته
34.59	0.22	313	41.8	–	376	الدهون
67.9	81.2	3139	68.8	94.4	3193	المجموع العام

صورة

3.4 مقاييس الفقر المادية تضمن الجزء السابق كيفية وصف المستوى المعيشي (او حالة الفقر) بدلالة المؤشرات الانفاقية والتغذوية بمصادرها المختلفة ... لكن لابد من تحديد المعيار او الحد الذي يصنف بموجبه افراد المجتمع الى فقراء وغير فقراء. فمفهوم الفقر مرتبط بالحرمان بكل ابعاد هذا الوصف، وهو بذلك يخضع للاجتهاد والنسبة في النظرة لمفهوم الفقر .

وقد جرى التركيز على معيار الحد الادنى اللازم لتحقيق مستويات من الاستهلاك تكفى لسد الاحتياجات المادية الاساسية. فظهرت مقاييس خط الفقر ، ومقاييس الفقر الاخرى.

1. خط الفقر المطلق

خط الفقر هو مقياس للدخل او الاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء(1) يصلح ليكون مقياسا لوصف المستوى المعيشي. ويعتمد في تقدير خط الفقر تحديد مستوى ادنى من

ال حاجات الاساسية ، غذائية وغير غذائية بما في ذلك الملابس والمسكن والتعليم والصحة و النقل

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي ،ادارة الامم المتحدة لخدمات الدعم والادارة من اجل التنمية (1997) ؛"مكافحة وازالة الفقر" الجزء الثاني ص14.

ويعبر عن هذا المستوى رقميا بتقدير مستوى الدخل ، او مستوى الانفاق الكافي للحصول على الحد الادنى لل حاجات الاساسية .

2. خط الفقر المدقع :

هو المستوى الادنى من الامكانات المادية التي تساوي التكلفة الدنيا لل حاجات الاساسية من السلع الغذائية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة الا لفترة محدودة ، حيث يوفر ذلك المستوى اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكن الانسان من مواصلة حياته عند حدود معينة .

3. خط الفقر النسبي

يقيس الفقر بموجب هذا المقياس بالمعنى النسبي، وذلك باعتماد الموقع النسبي لفرد او للاسرة ضمن المجتمع قيد البحث .. ويحدد خط الفقر النسبي باعتماد نسبة معينة من الدخل المتوسط ، كان يحدد

(1) المهاجر ، محمد كاظم(1999) ((مفهوم الفقر وطرق قياسه)) ملزمة معدة في المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية-ص2.

بنصف الدخل المتوسط او بالحد الاعلى لدخل نسبة 10% من السكان ذوي الدخل الادنى .. لذلك فان القيمة التي تصف خط الفقر النسبي تتغير بتغير الدخل من بلد لاخر ومن زمن لاخر للبلد نفسه .

وبعد خط الفقر المطلق ومايترافق منه من مؤشرات هو الانسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، اذ تسعى تلك الدول الى توفير الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية للسكان . اما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فان خط الفقر النسبي ،ومايتزق منه من مؤشرات هو الانسب لها ،لان تلك الدول تمتلك عادة شبكات امان مختلفة تضمن حصول السكان كافة تقريبا على الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية ،ولهذا فان مشكلة الفقر فيها هي مسألة عدالة التوزيع اكثر مما هي مسألة توفير الحد الادنى المذكور . وعلى هذا يلاحظ ان خط الفقر المطلق هو المعمول به بالنسبة للدول النامية في حين يلقى خط الفقر النسبي اهتماما اكبر في الدول المتقدمة . ويمتاز خط الفقر المطلق بأنه يتيح امكانية المقارنة بين الدول وبين الازمنة المختلفة ،باعتباره يعتمد على معيار الاحتياجات الاساسية للانسان الذي يفترض ثباته الى حد ما من مكان لاخر او من زمان لاخر . وخط الفقر النسبي لا يتبيح الامكانية نفسها للمقارنة لانه يعتمد على مستوى الدخل وكيفية توزيعه وهما عرضة للتغير بتغير المكان والزمان .

وهناك مؤشرات اخرى يمكن من خلالها تجاوز نقاط الضعف في خط الفقر التي اشرنا اليها . واهم هذه المؤشرات :

1.نسبة الفقر (Headcount Index) :يمثل هذا المؤشر النقل النسبي لعدد الفقراء في المجتمع ويحسب كالتالي :

$$H.I_{(I)} = \frac{\text{عدد الافراد تحت خط الفقر للفرد}}{\text{عدد السكان الكلي}} \cdot (100)$$

حيث $H.I_{(I)}$ نسبة الافراد الفقراء

كما يمكن حسابه ببنسبة الاسر الفقيرة الى عدد الاسر الكلي ،حيث
عدد الاسر تحت خط الفقر للاسر

$$H.I_{(F)} = \frac{\text{عدد الاسر الفقيرة}}{\text{عدد الاسر الكلي}} \cdot (100)$$

حيث $H.I_{(F)}$ نسبة الاسر الفقيرة

2. فجوة الفقر (Poverty Gap)

يقيس هذا المؤشر الفجوة التي تفصل بين مستوى دخول الفقراء الفعلي ومستوى خط الفقر أي انه يمثل الوحدات النقدية الازمة لرفع مستوى دخل الفرد ليصل الى خط الفقر. ويعبر هذا المقياس عن عمق الفقر في المجتمع.

ويفضل احتساب المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لمستوى خط الفقر.

فإذا كان عدد الفقراء هو q وكان مستوى استهلاك هؤلاء الفقراء هو Y_1, Y_2, \dots, Y_q فانه يمكن حساب فجوة الفقر كما يأتي:

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^q (Z - Y_i)}{NZ} \cdot (100)$$

حيث :

Z : تمثل مستوى خط الفقر

N : عدد السكان الكلي

3. شدة الفقر (Severity of Poverty)

يصف مؤشر شدة الفقر توزيع الرفاه تحت خط الفقر ، أي مدى التفاوت بين الفقراء انفسهم بما يمكن من التمييز بين الفقراء والأشد فقرا.

ويحسب كالتالي :

$$PS = \frac{1}{N} \sum \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^2 . (100)$$

ويمكن فصل هذا المؤشر الى جزأين احدهما يمثل فجوة الفقر والآخر يمثل درجة التفاوت بين الفقراء (1).

$$PS = \frac{(PG)^2}{H} + \frac{(H - PG)^2}{H} . CV_p^2$$

حيث:

PG : فجوة الفقر

H : نسبة الفقر

CV_p^2 : مربع معامل الاختلاف للاستهلاك بين الفقراء

:مثال (2)

يتوزع سكان احد البلدان على فئات الاستهلاك السنوي المبينة في الجدول الاتي:

عدد الافراد (مليون)	مستوى استهلاك الفرد (دينار / سنة)
0.5	200
0.7	500
0.8	900
8.0	1000 فأكثر

- (1) باقر ، محمد حسين (1996) ((قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا)) سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) ص13.
- (2) المصدر السابق ص15.

فإذا كان مستوى خط الفقر هو (1000) دينار سنوياً للفرد فان مؤشرات الفقر هي كالتالي:

$$HI_I = \frac{0.5 + 0.7 + 0.8}{10} \cdot (100) \\ = 20\%$$

$$PG = 0.5(1000-200) + 0.7(1000-500) + 0.8(1000-900) \\ = 0.5(800) + 0.7(500) + 0.8(100) \\ = 400 + 350 + 80 \\ = 830$$

$$PG(\%) = \frac{830}{10 \times 1000} \cdot (100) \\ = 8.3\%$$

$$SP = \frac{1}{10} \left\{ 0.5 \frac{(1000 - 2)^2}{1000} + 0.7 \frac{(1000 - 500)^2}{1000} + 0.8 \frac{(1000 - 200)^2}{1000} \right\} \cdot 100 = 5.03\%$$

ولو تم تقليل مستوى الاستهلاك السنوي للـ 0.8 مليون فرد في الفئة الثالثة في الجدول من 900 دينار الى 800 دينار ووزع مبلغ التقليل (والبالغ $0.8 \times 100 = 80$ مليون دينار) على افراد الفئة الاولى بالتساوي فان كل فرد في تلك الفئة يحصل على 100 ديناراً . عندئذ تبقى قيمة مؤشر نسبة الفقر ومؤشر فجوة الفقر النسبية كما هي .. الا ان

قيمة مؤشر الفقر تتحفظ الى 4.12% مشيرة الى ان التفاوت بين القراء اصبح اقل شدة من السابق.

الفصل الرابع التسجيل الحيوي

ان تسجيل الواقع الحيوية يلبي حاجات متعددة تتعلق بالادارة وحفظ السجلات في المجتمع بما يتتجاوز مدى انطباق ، او فائدة ، المعلومات المتعلقة بالافراد عند ولادتهم وعند وفاتهم بالنسبة لنظام الرعاية الصحية(1). ومن الشائع ان يذكر ان الولادات والوفيات لاتمثل الانتقالات البيولوجية الاساسية فحسب بل تمثل ايضا وقائع اجتماعية عميقة. والاهتمام بابراز هذين الحدثين شجعه في الواقع الحاجة الى تنظيم المجتمع وذلك قبل ان يصبح عمر الانسان موضوعا للوصف والدراسة بفترة طويلة . وقد كان في الصين نظام لتسجيل الحالات المدنية وذلك قبل العهد المسيحي بمئات السنين ، كما كان هناك سجل مدني للإسر في كوريا قبل القرن العاشر ونظام لتسجيل السكان في بيرو قبل الحقبة الكولومبية ، كما ادخلت سجلات كنسية في انكلترا وفرنسا في القرن السادس عشر وفي

شمالي اوروبا في القرن السابع عشر ، غير ان النظام العلماني الحديث للتسجيل المدني للوكانع الحيوية لم ينفذ كما هو معروف اليوم الا بحلول القرن التاسع عشر (United Nations, 1991:3-11).

ومن المرجح انه مع تزايد اهمية الفرد في الثقافات المختلفة ، اصبحت تلك الثقافات مجتمعات يحكمها القانون وتطلب ضمن مانتطلبه تحديدا واضحا ل الهوية ومكان كل فرد ، مع تسيب المرتبة والممتلكات من اجل تنظيم الامور الانسانية . وعلى هذا فان تحديد الارث الصحيح ،مثلا، قد اصبحت له اهمية بالغة واعتمد على تسجيل الولادات والوفيات . ومن المحتمل ايضا ان الفائدة الصحية الوحيدة التي جنلت من تسجيل الوكانع الحيوية في وقت مبكر كانت تتعلق بتحسين الاحوال الصحية العامة نتيجة للاهتمام بمسألة التخلص من الجثث.

غير ان الاحكام القانونية المتعلقة بتسجيل الوكانع الحيوية لم تكن دانما مفيدة بالنسبة لمسألة التسجيل ؛ اذ ان وجود حاجة الى الاحتفاظ بسجلات للسكان لاغراض الضرائب والقوى العاملة والتجنيد العسكري ، مثلا ، قد ادى عادة الى ضعف الالتزام ، مثلما ادى فرض الرسوم مع التسجيل الالزامي او بدونه . وبعد ان زاد الالتزام الان فان تسجيل الوكانع الحيوية له بصفة عامة اهمية بالنسبة لتحديد الهوية من اجل الحصول على الحقوق المدنية ،مثل الالتحاق بالمدارس واصدار جوازات السفر وتسجيل من لهم حق الانتخاب والاستحقاقات الاجتماعية وغير ذلك ، وكذلك تحديد المسؤوليات . وقد يكون ضعف تسجيل الوكانع الحيوية ناتجا عن عدم ارتباطه في مجتمعات معينة باية منافع اكثر من كونه ناتجا عن عدم توفر وسائل اجتماعية واقتصادية كافية لدعم نظام افضل ،وقد تكون هذه الوسائل متمثلة في اثار الظاهرة نفسها اذ ان تحسن مستوى المعيشة يؤدي الى زيادة الطلب على تلك المنافع، وكذلك الى زيادة مدى توفرها.

تعديل مقياس التنمية البشرية (HDI) في ضوء مستوى عدالة توزيع الدخل على الرغم من ان مؤشر دخل الفرد الحقيقي المعتمد لاغراض اعداد مقياس مستوى التنمية البشرية هي مؤشر معدل يأخذ بنظر الاعتبار المنفعة الحدية للدخل بحيث يقل مستوى دخل الفرد الحقيقي المعتمد في الدول المتقدمة عن معدل دخله قبل التعديل بشكل واضح -حيث تقل المنفعة الحدية لزيادة الدخول نتيجة تحقيق تحقق مستويات من اشباع الفرد لحاجاته المختلفة-في حين يمثل مستوى دخل الفرد قبل التعديل في الدول التي يقل مستوى دخول افرادها من مستوى خط الفقر المحدد بمتوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل ذاته.

الان دخل الفرد الحقيقي المعتمد يخفى من جانب اخر سوء عدالة التوزيع بين الافراد . ولغرض تشخيص حساسية المقياس(HDI) لمدى عدالة توزيع الدخل فقد حاول تقرير التنمية البشرية لعام 1993 اعداد رقم قياسي معدل (adjusted HDI) في ضوء قيمة معامل جيني حيث ورد في التقرير جدول اضم المعتمد لمجموعة من الدول . وتقوم الطريقة المقترحة على اساس تعديل اخر لمستوى دخل الفرد الحقيقي المعتمد وتقديره على اساس تعديل اخر لمستوى دخل الفرد الحقيقي المعتمد (adjusted real per capita incom) من خلال ضربه بوحد صريح مطروح منه قيمة معامل جيني ،أي ان :

$$\text{adj. Real per capita} = \text{real per capita incom} \times (1-G)$$

ومن ثم يتم احتساب مقياس القيمة المعتمد(شيتز A^+) باعتماد المؤشر المذكور الى جانب متغيري توقع الحياة والمستوى التعليمي.

وبين الجدول رقم () قيم مقياس القيمة لشيء قبل التعديل وبعده لقيم الدول . ومن الواضح ان مقياس التنمية البشرية المعتمد في مستوى ضوء عدالة توزيع الدخل يقل عن المقياس الاعتيادي ولايساويه الا عند حالة المساواة المطلقة .

جدول يبين مقياس التنمية البشرية قبل التعديل وبعد التعديل في ضوء قيمة معامل جيني

الفرق %	مقياس التنمية البشرية المعدل (adj. HDI)	معامل جيني	مقياس التنمية البشرية (HDI)	الدولة
دوله عاليه المستوى (High HDI)				
-0.02	0.988	-	0.983	اليابان
-1.9	0.958	-	0.977	السويد
-3.6	0.947	-	0.982	كندا
دوله متوسطه المستوى (Medium HDI)				
-2.3	0.575	0.30	0.859	العراق
-9.3	0.650	0.51	0.717	تركيا

-12.8	0.583	0.40	0.600	تونس
دول منخفضة المستوى (Law HDI)				
-3.1	0.377	0.38	0.389	مصر
-2.6	0.303	0.36	0.311	الباكستان
-6.5	0.289	0.42	0.309	المهند

المصدر: UNDP(1993);Human Demlymt Report
 (بالنسبة للدول الواردة في الجدول) عدا العراق حيث اعدت من قبل المؤلفين من بيانات
 مسح الدخل العائلي لسنة

دليل التنمية البشرية

الاسرة (Household): شخص واحد ، او عدة اشخاص يعيشون معا ويشتركون في تامين مستلزمات المعيشة وقد تربط بينهم صلة قرابة ، او لاتربطهم مثل تلك الصلة . ويرأس الاسرة عادة شخص منها.

العائلة (Family) : تتكون من شخصين فاكثر تربطهم رابطة الدم ، او الزواج ، او التبني.

العائلة المستقرة (Residential Family) : هي العائلة التي تضمنها وحدة سكنية كمأوى سكني (living quarter) . وعند ذلك يكون رب الاسرة هو رب العائلة.

العائلة الممتدة (Extended Family) : هي العائلة التي تضم عوائل فرعية ضمن العائلة الاولى، كالاب و معه ابناءه او بناته المتزوجين (او المتزوجات) ، سواء اكان الزوجين معهم او ابناؤهم معهم (او كلتا الحالتين).

العائلة النواة (Nuclear Family): هي العائلة المكونة من إحدى الحالات الآتية :

1. زوجان فقط.

2. زوجان مع اولاد لم يسبق لهم الزواج.

3. احد الوالدين (الاب او الام) مع اولاد لم يسبق لهم الزواج.

وقد تضم الاسرة عائلتين او اكثر ، فعلى سبيل المثال قد تضم الاسرة العائلة الاصلية مع خادم او سائق تقيل معه عائلته.

2.2.1 وحدات الاسر الصغرى (Minimal Household Units)

يقصد بالوحدة الاسرية الصغرى (MHU) ؛ الحد الادنى لمجموعة اشخاص ضمن الاسرة من يمكن ان يشكلوا وحدة ديمografية محددة. ويتحدد هذا الموضوع في ضوء الواقع demografique المعروفة التي على اساسها ينتقل الفرد عبر سن حياته ، من نوع معين من الاسر (MU) الى آخر ضمن تشكيلة وحدات الاسر الصغرى (شكل رقم (1)).

وتعرف الوحدة الاسرية الصغرى بانها : وحدة اتخاذ القرار الاقتصادي ، أي هي الوحدة التي تسعى لتعظيم ايراداتها من خلال بدائل محدودة (معينة) ، أي ان هناك حدا امثل يحقق مثل هذا الهدف . وعندما تكون الوحدة ذات عدد كبير من الافراد سيؤدي الى نقص في تقدير مستوى انشطار الاسر .. كما ان اختيار وحدة ذات عدد محدود جدا من الافراد

سيؤدي الى زيادة في تقدير مستوى الانشطار . وبعبارة اخرى فان ذلك سيربك وصف مستوى انشطار الاسر طبقا للتغيرات الديموغرافية .

توضيحا لفكرة وحدات الاسر الصغرى ،يعكس الشكل رقم (1) نموذجا لكيفية الانتقال من نوع معين الى نوع اخر . يلاحظ من الشكل المذكور ان كل فرد ينتقل من نوع لآخر تبعا لواقعه ديموغرافية تحصل عند لحظة زمنية . فلو رمنا لكل نوع من الانواع الواردة في الشكل رقم (1) بالرمز (p)_U ،وتحت افتراض ان الفرد قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته عندما يصل الى العمر الذي يمكنه من الالتحاق بسوق العمل ،يمكن تصور عملية الانتقال من نوع لآخر .

فإذا تزوج الفرد البالغ الذي يقع ضمن الخلية (U₁) فإنه ينتقل بذلك الى الخلية (U₃)، وعندما يتبنى ذلك الفرد طفل دون زواج يتحول الى الخلية (U₃) ،وإذا تزوج الفرد نفسه من امرأة متزوجة سابقا ولديها اطفال فإنه ينتقل الى الخلية (U₄) . وهكذا..

ان اعتماد نظام MHU يحقق مجموعة من المزايا اهمها :

1. يركز تحليلاته حول انماط المشاركة بشكل مباشر .
2. يفصل الخصائص الديموغرافية عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي في التحليل .
3. يعتمد النظام ،في عملية تجميع (او وصف) الوحدات ، على اساس المتغيرات الديموغرافية بشكل واضح .. الا انها توفر في الوقت ذاته اساسا لبناء دورة حياة العائلة .(Family Life Cycle)
4. ان كل تركيبة في الاسرة (وحدة عائلية او فردا) تحظى باهتمام متكافئ .
5. انه قابل للتحليل الاحصائي المتعلق بدراسة اثر كل من الخصائص الديموغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في تكوين الاسرة.

6. ان التناظر بين مفهوم وحدة الاسرة الصغرى واتخاذ القرار الاقتصادي يقود الى ضمان الترابط الشديد في عمليات تكوين الاسرة.

2.2.2 تصنیف الاسر (او العوائل) حسب تركيبة افرادها

دأب الجهاز المركزي للإحصاء على اعداد نتائج مسح الانفاق العائلي والدخل العائلي على اساس عدد افراد الاسرة ، فقد قسمت فئات حجم الاسرة الى التقسيمات التالية (1-2,3,4,5,6,7,8,9,10,11,12,13,14,15) ، ان هذا التقسيم لايعكس الى حد مقبول تركيبة الاسرة من حيث عدد الاطفال ، وعدد البالغين ، بشكل خاص. اذ يكتسب هذان الصنفان اهمية خاصة في دراسات الانفاق والدخل ومايرتبط بهما من مؤشرات اقتصادية واجتماعية كثيرة . وعلى سبيل المثال فان معطيات الجدول رقم (2) تشير الى ان حوالي ثلثي عدد الاسر المشمولة بمسح عام 1993 يكون عدد افرادها بين (5-10) اشخاص.

جدول رقم(2)

توزيع الاسر المشمولة بالمسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 1993 حسب حجم الاسرة (%)

النسبة المئوية	فئة حجم الاسرة
3.0	2-1
11.4	4-3
12.6	6-5
23.6	8-7
19.3	10-9
11.0	12-11
5.1	14-13
5.8	فاكثر15

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء / تقرير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة
لعام 1993.

ان عملية تجزئة هذه النسبة من الاسر الى تصنیفات معينة كأن تكون :

- خلية زوجية مع اطفال معالين

- خلية زوجية مع اطفال معالين وبالغين

- خلية زوجية مع اطفال معالين وبالغين واقرباء اخرون

- خلية زوجية مع اطفال بالغين

- خلية زوجية مع اقرباء بالغين ،....

- اخوة لم يسبق لهم الزواج ولا يعيشون مع احد ابويهما .

سيوفر للجهات المعنية بدراسة وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وللمعنيين بالتخطيط لخدمات التنمية الاجتماعية قاعدة معلومات وافية وشاملة .

2.3 الاهداف المتداولة من تنفيذ مسوح الاسر

على الرغم من ان لكل دولة خصوصيتها في صياغة الاهداف من تنفيذ مسوح الاسر تبعا لاحتاجها من المؤشرات في بناء الخطط ورسم السياسات وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاسرة ، الا ان هناك قواسم مشتركة في صياغة هذه الاهداف . ان واحدا من المبررات الرئيسية في الرجوع الى الاهداف المقترحة عالميا او اقليميا لتنفيذ مسوح الاسر هو مواكبة اساليب الدراسة او التحليل للقطاع العائلي ، وتوفير قاعدة معلومات تصلح لإجراء المقارنات على المستويات المختلفة .

في ضوء ما تقدم يمكن اجمال الاهداف العامة لمسوح الاسر التي اكدت عليها التوجيهات والتقارير المهمة بدراسة هذا القطاع بما يأتي:

١. توفير بيانات تتعلق بجانب الانفاق العائلي على السلع والخدمات تؤمن الحاجة الى مالياتي :
- أ. بناء الاوزان التي تعكس الامثلية النسبية لبنود الانفاق الاستهلاكي والمستخدمة في اعداد الرقم القياسي لاسعار المستهلك .
 - ب. معرفة انماط الانفاق الاستهلاكي السائدة واثر المتغيرات الاجتماعية عليها .
 - ج. تقدير متوسط انفاق الفرد والاسرة على بنود السلع والخدمات ومعرفة العوامل المؤثرة على الانفاق مثل المستوى التعليمي والاجتماعي وغيرها .
 - د. توفير البيانات اللازمة للحسابات القومية الخاصة بالاستهلاك النهائي ل القطاع العائلي ، بما في ذلك الاستهلاك الذاتي والعيوني .
 - هـ. الحصول على بيانات حول مستويات الاستهلاك والانفاق العائلي التي يمكن ان تستخدم في تحديد مستويات الفقر وتحليل التغيرات التي نظراً على معايير المعيشة على مر الزمن عندما تتم اعادة اجراء مسح الانفاق .
 - و. توفير المؤشرات المتعلقة باحتساب توقعات الطلب ومرؤوناته والتبيّنات المستقبلية .
٢. توفير بيانات تعكس مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بما يتطلب ذلك من تضمين المسح مالياتي :
- أ. ملكية الاسر من السلع المعمرة ، ووسائل توليد الدخل .
 - ب. الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاسرة ولافرادها .
 - ج. مستويات الدخول ومصادره .
 - د. وسائل الترفيه والثقافة والفنون .
 - هـ. الظروف البيئية والصحية للوحدات السكنية .
٣. توفير بيانات عن الحالة الصحية والتعليمية والديموغرافية لافراد الاسرة يمكن استخدامها في قياس :
- الفقر والحرمان البشري والمقاييس الاخرى المرتبطة بجوانب التنمية البشرية .

-المستوى الصحي .

-المستوى التعليمي .

-الخصوصية وما يرتبط بها من مؤشرات .

4. توفير ماتطلبه الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء المرحلة السائدة.

في ضوء ما تقدم يمكن الاشارة الى مضمون هذه الاهداف من المؤشرات كما يأتي:

2.3.1 التوسيع في دراسة فقرات الانفاق والدخل العائلي وفترات اسنادها الزمني اشرنا فيما سبق الى ان تجربة العراق في تنفيذ مسوح الانفاق والدخل العائلي تعتبر تجربة رائدة في المنطقة ، وان متابعة تفاصيل نتائج هذين المسوحين وتبويبهما يعكس ان هذه النتائج استجابت الى حد كبير الى الحاجة من المؤشرات الاساسية (الاجمالية منها والتفصيلية) . كما ان مراجعة لاهداف تنفيذ هذه المسوح تعكس القدرة على توفير المؤشرات التي تتطلبها الحسابات القومية في تفاصيل عملها المتشعبة ، وفي اعداد الارقام القياسية لاسعار المستهلك واعداد السياسات الاقتصادية ، وبناء خطط الانتاج والاستيراد والتصدير والتسويق... وان كانت الحاجة لتوفير مؤشرات اخرى تقتضي تضمين هذا المسح ماتطلب من اسئلة وهو ما سيتم توضيحه لاحقا .

غير ان المسالة التي توقف عندها الكثير من المعندين في تنفيذ مسح الانفاق العائلي بشكل خاص هي طول فترة شمول الاسر المشمولة بالمسح المقترنة بالاطمئنان على ضمان تمثيل موسمية الانفاق من جهة وال حاجات اليومية المختلفة من جهة اخرى .. وهو ما سبقت الاشارة اليه كمشكلة واجهت تنفيذ مسح الانفاق العائلي في العراق خلال العقود السابقة..

في ضوء ما تقدم فإن بعض الدول غيرت منهجية جمع بيانات الإنفاق والدخل العائلي . ويضم هذا الجزء عرضاً لأحدث مسحين للاسرة نفذها في الدول العربية هي مسح الأسرة في الأردن لعام 1997 ومسح الأسرة في دولة فلسطين عام 1998 .

طبقاً للمنهجية المعتمدة في مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 1997 المنفذ من قبل دائرة الاحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، تم تقسيم المجاميع السلعية إلى صنفين : الصنف الأول: الإنفاق على المواد الغذائية والدخان والمشروبات والنفقات المتكررة من السلع غير الغذائية كالكريات والصوابين ومساحيق التنظيف والصحف واجور النقل وخدمات السيارات والوقود . إن هذا النوع من المجاميع السلعية يقتضي تدوين بياناته اليومية لمدة أسبوع واحد في كل فصل من فصول السنة الاربعة وبذلك تشمل الأسرة أربع مرات خلال سنة المسح ،تعطي كل مرة سبعة أيام فقط ويشمل بهذا الصنف مواد الاستهلاك الذاتي للمواد المنتجة والهدايا العينية المقدمة من والى الأسرة واتفاق الخدم المقيمين مع الأسر على انفسهم من اجرتهم الخاصة بهم. (ملحق رقم 1).

الصنف الثاني: الإنفاق على السلع والخدمات غير الغذائية ،ويشمل المجاميع السلعية غير الغذائية وهي :

-مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية

-مجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية

-مجموعة الإيجار والوقود والطاقة

-مجموعة النقل والمواصلات

-مجموعة الثقافة والترفيه والتعليم

-مجموعة الخدمات الصحية والعناية الطبية

-مجموعة السلع والخدمات المتنوعة الأخرى

ويستثنى من تلك المجاميع ،ماسبق ذكره من سلع وخدمات وردت في الصنف الأول.

تجمع بيانات هذا الصنف ثلاثة مرات في كل فصل وذلك نهاية كل شهر من اشهر الفصل الذي يمثل دورة واحدة . وبذلك تشمل الاسرة لمدة (4) شهور بواقع شهر واحد في كل فصل.(ملحق رقم 2).

اما بيانات الدخل العائلي فتجمع مررتان ،أي مرة واحدة كل ستة شهور.

اما بالنسبة لمسح اتفاق واستهلاك الاسرة الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1998 فقد غطى هو الاخر (12) شهرا . الا ان كل اسرة من الاسر المشمولة تشمل لمدة شهر واحد فقط لاعتبارات ترتبط بتقليل التكاليف ،وبمعالجة مشكلة عدم الاستجابة عندما يستغرق المسح وقتا طويلا (سنة مثلا).

ان لكل من الاسلوبين السابقين مزاياه وسلبياته ؛فالاسلوب المعتمد في الاردن يتميز بتغطية جيدة لفترات الانفاق سواء فيما يتعلق بالسلع الغذائية والمتكررة او بالسلع الاخرى ، الا ان مياعب على الاسلوب المستخدم هو ان كل اسرة تشمل بالمسح تظل استمارتها غير معالجة حتى نهاية الفصل ولهاذا الاسلوب عيوبه ؛فالعمل المكتبي سيتأخر بتباطؤ زمني على مدى الفصول الاربعة ،كما ان الاستمارات قد تكون عرضة للتغيير ، فضلا عن الصعوبات المرتبطة بالمتابعة الميدانية التي تتطلب جهودا مستمرة اما الاسلوب المعتمد في فلسطين فعلى الرغم من انه يحقق بعض الايجابيات اهمها عدم حصول الملل لدى الاسر المشمولة ،وحسن المتابعة لصغر حجم العمل الموزع على مدار اشهر السنة ،لاسيما عندما لا يتميز نمط الانفاق بالتغيرات الكبيرة موسميا.. لكن اهم ما يعاب على مثل هذا الاسلوب هو عدم تغطية النمط الموسمي للانفاق ،كما ان هذا الاسلوب يتطلب اختيار حجم عينة كبيرة لضمان التمثيل الجيد للمجتمع ،كما ان استمرار جمع البيانات عن السلع الغذائية والمتكررة لمدة شهر كامل فيه مضيعة للوقت .

2.3.2 التوسيع في مؤشرات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاسرة

على الرغم من ان جهود الجهاز المركزي للاحصاء في القطر كانت واضحة في التوسع في مؤشرات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاسرة لاسيما عند تنفيذه مسح عامي 1988 و 1993 والتي كان منها بشكل خاص :

- خصائص افراد الاسرة الديموغرافية والصحية والاقتصادية والاجتماعية
- خصائص الاسرة الديموغرافية والسكنية والاقتصادية
- خصائص الوحدات السكنية وظروف السكن
- خصائص الظروف البيئية للوحدات السكنية

والتي شملت عددا كبيرا من المؤشرات التفصيلية ووفرت منظومة معلومات متكاملة نسبيا، الى جانب مؤشرات التعداد العام للسكان ، الا ان الحاجة لتغطية متطلبات كل من دراسة التنمية البشرية والحرمان البشري اصبحت تملی على القائمين بالاعداد لمسوحات الاسر الالتفات الى تلك المتطلبات.

فقد بدأت الأمم المتحدة منذ عام 1990 باصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية وان مواكبة الدول المنضوية تحت لواء الامم المتحدة تتطلب توفير تلك المؤشرات حيث تعتبر مسوح الاسر مصدرا رئيسا لتوفير الكثير منها ، و على وجه الخصوص ما ياتي :

1. مؤشرات الحرمان والفقر :
 - الوضع الغذائي والتغذوي للاسرة بحسب التصانيف المتعارف عليها
 - المشتغلون من الاسرة (رجالا ونساء)
 - العوائل التي تعيلها النساء
 - العاملون دون الخامسة عشر من العمر
 - الافراد الغائبون عن الاسرة بحسب الاسباب
 - الدخل المكتسب من العمل
 - قياس الفقر المدقع
 - قياس الفقر المطلق

-قياس الفقر النسبي

-قياس فقر القدرات

2.مؤشرات الجوانب الصحية

اتجهت انتظارات المعنيين في مسوح الاسر خلال السنوات العشرة الاخيرة نحو البرنامج العالمي المعروف بـ((المسوح الديموغرافية - الصحية - Demographic and Health Surveys)) المعبر عنها اختصاراً بـ(DHS). وفي الوطن العربي نفذت مثل هذه المسوح في كل من مصر والمغرب والسودان والاردن .

ومن الجوانب التي تهتم بتوفيرها هذه المسوح ما ياتي:

-خصائص الاسرة ووضع المرأة

-الخصوصية والزواج

-صحة الطفل والرضاعة الطبيعية والتغذية

-وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة

-وفيات الامهات

وفي اطار توفير مؤشرات اخرى عن الجانب الصحي تهتم دراسات التنمية البشرية بتوفير

بيانات عن الجوانب الآتية:

-نسبة الاطفال الذين يعانون من التقرم

-نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال

-نسبة الاطفال الملتحين ضد الامراض

-نسبة الولادات داخل المستشفيات ودور الرعاية والقابلات المرخصة - الولادات ناقصة الوزن

-الحوامل اللاتي يعانين من فقر الدم

-المعوقون

-عدد الافراد المدخنين من البالغين

-الافراد المدمنون على الكحول

-الاصابة بامراض مزمنة

2.4 دراسة الاخطاء في مسوح الاسر

اذا كانت الكثير من المسوح التي تتفذ باختيار عينة من المجتمع قيد البحث تعنى بمعالجة اخطاء المعاينة فان التوجهات التي اخذت حيزا من الاهتمام في مجال مسوح الاسر ، الى جانب اخطاء المعاينة ، هي الاخطاء غير العينية (الاخطاء الاجرائية).

ان التعامل مع دقة البيانات يرتبط بحقيقة البحث عن اقرب تقدير الى العينة الحقيقية، التي تكون في الغالب غير معروفة . ولذلك يعرف الخطا بأنه الفرق بين القيمة الحقيقة والقيمة التقديرية .

تعرف اخطاء المعاينة (Sampling Errors) بانها الاخطاء الناتجة من دراسة جزء من المجتمع . فاختيار عينة من اسر المجتمع لدراسة الانفاق العائلي يرافقه وقوع في اخطاء ناتجة من طبيعة المعالجة الاحصائية المعتمدة ، ولذلك لابد من استخدام عينة احتمالية توفر فرصة اختيار المفردات في المجتمع ، ومن ثم تمكن من احتساب الاخطاء المرتبطة بالاسلوب المعتمد في عملية المعاينة.

اما الاخطاء غير العينية (Non-Sampling Errors) فترتبط حالات عدم الاستجابة عند تنفيذ المسح ، او حالات عدم التغطية للمفردات المشمولة بالعينة . ويمكن الاشارة الى اهم مصادر تلك الاخطاء المرتبطة بتنفيذ مسوح الاسر عادة :

-عدم تواجد بعض الاسر او الافراد في المساكن خلال النهار لارتباطها بالعمل خارج الوحدات السكنية .

-السفر او الانتقال من الوحدة السكنية اثناء تنفيذ المسح .

-اعقاد بعض الاسر ان المسح مرتبط بالمساعدات الاجتماعية او بفرض الضرائب او مشابه ذلك.

-تركيز بعض الاسر على فقرات معينة من الانفاق ،الكبيرة منها على نحو خاص ،واهمال الفقرات الصغيرة او المرتبطة بخصوصية معينة كالمشروبات والدخان ...الخ.

-عدم التمكن من الوصول الى بعض الاسر لظروف جغرافية او مناخية او سياسية او امنية.

-الملل الحاصل نتيجة طول فترة شمول الاسر بالمسح .
ولم يلاحظ ،على مدى تنفيذ مسوح الاسر في القطر ، ظهور مؤشرات عن الاخطاء بنوعيها .

توضيحا لما سبق ،نورد مثلا لمؤشرات الاخطاء المشخصة في مسح انفاق استهلاك الاسرة في الاراضي الفلسطينية لعام 1998. فقد تم اختيار 3196 اسرة ممثلة للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد الاسر في الضفة الغربية (2218) اسرة وفي قطاع غزة (978) اسرة. وبعد استبعاد الحالات غير المahlولة البالغة (123) اسرة . اما الاسر التي تم استيفاء البيانات عنها فبلغ عددها (2851) اسرة في الضفة الغربية ، و (886) اسرة في قطاع غزة . وعليه كانت نسب عدم الاستجابة كالاتي:

نوع الخطأ	الاراضي الفلسطينية (%)	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
عدم التجاوب	7.8	8.3	6.5
الرفض	4.1	3.9	4.5

1.2	2.6	2.2	غير مكتمل
0.8	1.8	1.5	آخر

وقد جرى تعديل حالات الرفض وحالات عدم الاستجابة من خلال تصحيح وتعديل الاوزان.

اما بالنسبة للاخطاء العينية فقد ضم التقرير التفصيلي لنتائج المسح ملحقا كاملا من صفحة حيث حسبت كل من :

No.of Observation	- عدد المشاهدات
Design Effect	- اثر تصميم العينة
95% Confidence Interval	- حدود الثقة
Coefficient of Variation	- الخطأ النسبي
Standard Error	الخطأ المعياري
Estimate	- القيمة التقديرية

لجميع السلع والخدمات مبوبة حسب مجاميها الفرعية الرئيسية (ملحق رقم 3)

جدول رقم ()

المتوسط اليومي لحصة الفرد الفعلية من العناصر الغذائية الأساسية (سعرات،بروتين،دهون)حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة لسنة 1984/1985(عموم القطر)

المجموعات الغذائية									
الدهون	البروتين	السعرات	الدهون	البروتين	السعرات	الدهون	البروتين	السعرات	حضر وريف
									مجموعة الحبوب ومنتجاتها
8.52	52.06	1407	9.54	65.17	1698	7.79	42.43	1194	الحنطة ومنتجاتها
0.02	0.10	4	0.02	0.10	4	0.02	0.10	4	الشعير ومنتجاته
2.10	11.12	500	2.23	11.90	536	1.99	10.50	473	الرز ومنتجاته
0.07	0.25	11	0.03	0.16	4	0.09	0.33	15	آخر (ذرة ومنتجاتها ، جريش رشدة، مسحوق كيك، عجين بورك، سيرلاك)
10.71	63.53	1922	11.82	77.33	2242	9.89	53.36	1686	المجموع
									مجموع البقوليات واللوزيات
0.59	4.28	72	0.46	3.90	64	0.66	4.46	79	البقوليات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	البقوليات الزيتية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	اللوزيات (عدا الكرزات)
0.26	0.17	3	0.26	0.17	3	0.26	0.17	3	الكرزات
0.85	4.45	75	0.72	4.07	67	0.92	4.63	82	المجموع
-	-	522	-	-	604	-	-	461	مجموعة السكر
-	-	522	-	-	604	-	-	461	المجموع

الكمية /		الميزان السلعي لسلعة
القيمة /		لسنة

القيمة	الكمية	الاستخدامات	القيمة	الكمية	الموارد
		1. الاستخدامات الوسيطة :			1. الانتاج المحلي
		أ. مجموع الصناعات الكبيرة			أ. مجموع الصناعات الكبيرة
		ب. مجموع الصناعات الصغيرة			ب. مجموع الصناعات الصغيرة
		2. الاستخدامات النهائية :			2. الهوامش على الانتاج المحلي :
		– الاستهلاك العائلي			– الضرائب غير المباشرة
		– الاستهلاك الحكومي			– الاعانات
		– الصادرات			– هامش التجارة
		– تكوين رأس المال الثابت			– هامش النقل وهوامش اخرى
		– مخزون اخر المدة:			3. الانتاج المحلي بسعر المشتري (2+1)
		– عند المنتج			4. الاستيرادات (سيف)
		– عند التجارة			5. الهوامش على الاستيرادات:
					– الرسوم الكمركية
					– الاعانات
					– هامش التجارة
					– هامش النقل وهوامش اخرى
					6. الاستيرادات بسعر المشتري (5+4)
					7. مخزون اول المدة:
					– عند المنتج
					– عند التجارة
		مجموع الاستخدامات (2+1)			مجموع الموارد (7+6+3)

